# فرح

**العدد 73** **نيسان 2023**

## رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

## المحتوى

**ملح الارض**: شغور رئاسي ، وشلل حكومي واداري ، وتعثّر نيابي ، وافلاس مالي، والان: تعطيل الانتخابات البلدية والاختيارية، وتهرّب من اقرار اللامركزية. ماذا بعد؟ والى اين نحن ذاهبون؟ - عباس خلف

**مع الاحداث**: في التاريخ عبَر لمن يعتبر ومن جديد يبرز السؤال الكبير: اي لبنان نريد؟ - سعيد الغز

**مقال سياسي**: " أسئلة لبنانية تفوق قدرة حزب الله على الإجابة"– العميد الركن خالد حمادة

**مقال اقتصادي**: التهويل على اوبك بلاس – د. وليد خدوري

**دراسة سياسية** : إشكالية العلمنة وجدوى الاستخدام - فهد سليمان الشقيران- جريدة الشرق الاوسط - 4/20/ 2023 و **تعقيب من الرابطة حول العلمانية** كما طالب بها كمال جنبلاط ووردت في الصفحة 59 – 60 من كتاب "كمال جنبلاط قيادة تاريخية ورؤية مستقبلية"

**دراسة اقتصادية مالية** : مذكرة إلى السلطات المسؤولة:خطة الحكومة لمعالجة الودائع: إقتراح بديل – د. سمير المقدسي ومنير راشد – جريدة نداء الوطن – 2023/04/03

**دراسة نقدية سياسية:** في نقد 13 نيسان كمال جنبلاط - محمد علي مقلد - جريدة نداء الوطن - 29 نيسان 2023

**نافذة على فكر كمال جنبلاط:**

- **آراء ومواقف:**
- **خط الاستقامة**
- **الحضارة ما بين الشرق والغرب**
- **من اقواله:**
- **الالتزام السياسي للشباب اللبناني**
- **لبنان كشعب لا يزال في دور المخاض والتكوين**

- **مطالب ومشاريع اصلاحية** : الدعوة الى التطهير والاصلاح والتنمية

**علوم وتكنولوجيا**: هل للذكاء الإصطناعي أن يسرق منا هويتنا البشرية؟ - جريدة الجمهورية – 2023/3/31

**صحة وغذاء**: 5طرق بسيطة للتخلص من التوتر – جريدة الشرق الأوسط – 2023/4/16

**اخبار الرابطة:**

**من الصحافة اخترنا لكم:**

حميدتي والبرهان على فوهة البركان – غسان شربل – جريدة الشرق الاوسط - 24 /04/ 2023

الطائرات المسيّرة تُغيّر موازين القوى – رواد مسلم – جريدة نداء الوطن – 2023/4/26

"ناتو" على حدود روسيا... وموسكو تعزّز قدراتها غرباً – رائد جبر – جريدة الشرق الاوسط – 2023/4/22

الانقسام الفلسطيني... الوسطاء يحجمون! – نبيل عمرو – جريدة الشرق الاوسط – 2023/4/22

لغط اميركي حول فرض السيارة الكهربائية اجبارياً – وليد خدوري – جريدة الشرق الاوسط – 25 نيسان 2023

Saudi Arabia moves closer to joining Chinese security club - Financial Times 29/3/2023

TotalEnergies strikes deal with Iraq to revive $27bn energy projects – Financial

Times – 5/4/2023

Israel political crisis could cut 2.8% a year from GDP, central bank warns –

Financial Times – 3/4/2023

The tragedy of Iraq, 20 years on – Financial Times – 23/3/2023

**ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبيها**

**ملح الارض**: شغور رئاسي ، وشلل حكومي واداري ، وتعثّر نيابي ، وافلاس مالي، والان: تعطيل الانتخابات البلدية والاختيارية، وتهرّب من اقرار اللامركزية. ماذا بعد؟ والى اين نحن ذاهبون؟ - عباس خلف

**قال كمال جنبلاط : "انا مع اجراء الانتخابات البلدية حتى لو لم تكفل وصول المستحقين . واقترح الاخذ بمبدأ النسبية في الانتخابات ، وبتوسيع صلاحيات البلديات بحيث تبرم هي كل معاملاتها، وتخضع لمراقبة لاحقة من التفتيش المركزي. واعتقد انه من الضروري ان يضاف بالتعيين الى كل بلدية محام ومهندس وطبيب ورئيس تعاونية ، اذا لم يتوفر بين الناجحين في الانتخابات من يمتهن هذه الاختصاصات."**

(المرجع: كتابه "حوارات مع الصحافة" ص. 173 تاريخ 1973/8/11)

على الرغم من اهمية المجالس البلدية والاختيارية في الشؤون اليومية للمواطنين ، وعلى الرغم من اعلان وزير الداخلية استعداد وزرائه لاجراء هذه الانتخابات تنفيذاً للقانون ولمبدأ المحاسبة وتداول السلطات ، وتحديد مواعيد اجراء هذه الانتخابات خلال شهر ايار القادم. اصرّ ارباب السلطة التشريعية والحكومة على التهرب من اجرائها لغايات خاصة ، مع ان العديد من المجالس الحالية للبلديات محلولة او معطلة او مفلسة وعاجزة عن القيام بأي من المهام المطلوبة منها.

فعلى ضوء كل ما نشهده من مناكفات وفشل وتعطيل للسلطات والمؤسسات وفساد وغياب للمحاسبة ، تبرز اكثر من اي وقت مضى الحاجة الملحة الى قيادات قادرة على تجاوز كل ما يعطّل، وتقديم البدائل عما هو حاصل ، تتنافس على اساس البرامج والمشاريع الاصلاحية والانقاذية لاخراج اللبنانيين من المعاناة الشاملة، ولبنان من الانهيار. نحتاج الى قادة ينشرون الامل ويعملون لتأمينه ، بدلاً من زرع الخوف والقلق في النفوس.

ونحتاج اكثر ما نحتاج الى مواطنين واعين يسائلون مسؤوليهم من خلال صناديق الاقتراع ، وليس الى رعايا يخضعون ويتبعون على اساس الولاء للزعيم او المصلحة الانية او العصبية الطائفية والمذهبية او الحزبية وسواها من الولاءات .

نحن بحاجة اليوم الى قادة من امثال المعلم كمال جنبلاط الذي اعطى فكراً للسياسة ، وكانت له رؤى ترجمها مشاريع اصلاحية شاملة ، بعضها استطاع تحقيقه ، وبعضها الاخر حالت الطبقة الحاكمة على مر العهود دون تحقيقه خدمة لمصالحها الانية.

الجميع يتكلمون اليوم على اللامركزية الادارية وضرورة اعتمادها ، وقلائل يتذكرون او يعرفون ان رائد هذه اللامركزية كحلّ لتحسين ادارة شؤون اللبنانيين هو المعلم كمال جنبلاط. فهو ادرك اهمية ذلك منذ اواسط اربعينات القرن الماضي بعدما شهده من فساد وعجز وتزوير. وبعد مرحلة مكثفة من التشاور مع العديد من الشخصيات، عقد في اول ايار سنة 1949 مؤتمراً اعلن خلاله تأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي. واستعرض فيه الاهداف التي سيسعى الحزب الى تحقيقها ، وبرنامج العمل الذي يخدم هذه الاهداف ويحقق شعار "مواطن حر وشعب سعيد".

وفي الرقم 12 من برنامج العمل ، تحت عنوان "الاصلاح الاداري" اعلن :

1- **توسيع صلاحيات السلطات الاقليمية اللامركزية بنوع ان يتوفر لها نزعة العمل المثمر (INITIATIVE) والشعور بالمسؤولية .**
2- **انشاء دائرة مركزية للتفتيش الصارم في عمل السلطات الاقليمية . (المرجع: كتاب كمال جنبلاط "في رحاب التقدمية" ص. 24)**

وفي وقت لاحق ، بعد احداث 1958 الدامية ، وبعد انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية ، توسّم كمال جنبلاط فيه خيراً للبلد ، ورفع له مذكرة اصلاحية شاملة تتضمن المرتكزات الاساسية لبناء الدولة في لبنان وتنظيم شؤونها نشرتها جريدة "الكفاح العربي" بتاريخ 1958/10/31 نورد منها، في باب التنظيم والاصلاح الايجابي ، البند الرابع كما يلي :
**"تحقيق اللامركزية في الادارة على اوسع نطاق ممكن. وقد يكون من المستحسن انشاء مجالس ادارة في الماطق يقوم بانتخابها ارباب الهيئات البلدية ، ويكون من صلاحياتها القيام بأعمال عمرانية في المنطقة ، وتغذيها ميزانية خاصة ناجمة عن رسوم بلدية معينة.**
**كما وان هنالك خدمات زراعية وحرفية وصحية وبيئية وسواها تستطيع هذه المجالس الادارية ان تؤمنها بشكل افضل مما تستطيعه السلطة المركزية."**
(المرجع: كتاب كمال جنبلاط "اسس بناء الدولة اللبنانية وتنظيم شؤونها" – ص.23)

لم تثمر الدعوة، وبقيت اللامركزية حبراً على ورق. وفي العام 1973، جدد كمال جنبلاط المحاولة في مذكرة وجهها لرئيس الجمهورية سليمان فرنجية بتاريخ 1973/6/7، ولم يؤخذ بها. ومع نشوب الحرب الاهلية سنة 1975، استشعر كمال جنبلاط المخاطر الداهمة على لبنان، ولانقاذ السلم الاهلي اعلن في 18 آب 1975 بإسم الحركة الوطنية البرنامج المرحلي من اجل اصلاح ديموقراطي للنظام السياسي في لبنان.
وفي باب الاصلاح الديموقراطي للتمثيل الشعبي ، احتلت اللامركزية مكان الصدارة .
(المرجع: البرنامج كما وزع على وسائل الاعلام في حينه)
مزقت الحرب الاهلية لبنان وفككت مؤسساته ، وباعدت بين اللبنانيين ، واغتيل كمال جنبلاط في 16 آذار 1977 وازدادت الاحوال سوءاً وتعددت المداخلات فيها. وفي العام 1989، اثمرت الجهود الاقليمية والدولية مؤتمراً للمصالحة والتسوية في مدينة الطائف في السعودية ، صدر عنه "اتفاق الطائف" الذي تحول الى دستور جديد للبنان. وقد تضمّن نصاً يوجب اعتماد اللامركزية الادارية الموسعة. وبهذا تكون دعوة كمال جنبلاط قد تجسدت مادة دستورية بعد اربعين عاماً على اطلاقها.
اهمل ارباب الحكم الذين تناوبوا على السلطة بعد الطائف تحقيق ما تضمنه من اصلاحات ، ومن بينها اللامركزية الادارية ، سوى ان لجنة تشكلت ، وانجزت مشروع قانون اللامركزية الادارية الموسعة ، وحولته الحكومة الى المجلس النيابي لاقراره في العام 2014، لينام في الادراج، ولا يزال كذلك الى اليوم ، رغم تكرار الدعوة لاقراره من عدة اطراف مشاركة في السلطة منذ سنوات .

ويبقى السؤال : الى متى؟ وهل هناك ظروف تستدعي اقراره اكثر من الظروف الضاغطة اليوم؟
وبالعودة الى كمال جنبلاط ننقل عنه ما اعلنه في محاضرة قدمها في الندوة اللبنانية بتاريخ 1956/12/15 بعنوان " لبنان في واقعه ومرتجاه" ، عن اهمية اللامركزية للبنان:
**"لبنان السياسي قائم على تنوع غريب عجيب في طبيعته ومكوناته البشرية ، ومنه يستمد هذه الحرية وهذه السماحة ، وهذه التقاليد الراسخة في الشورى والديموقراطية. لبنان وجد ليكون بلد اللامركزية ، ولم ينجح حكم في لبنان سوى حكم اللامركزية ، وانما الديموقراطية السياسية الناجحة في النهاية لا تقوم الا على اساس مرتكز قوي ومتطور من الديموقراطية البلدية المحلية."**
(المرجع: كتاب كمال جنبلاط "لبنان في واقعه ومرتجاه" ص. 35)

**مع الاحداث**: في التاريخ عبَر لمن يعتبر ومن جديد يبرز السؤال الكبير: اي لبنان نريد؟ - سعيد الغز

*"يجب قبل اي شيء آخر ، ان يكون لنا ارض ووطن قبل ان نفكر بتطبيق اي نظام على هذه الارض، وهذا الوطن"*

*كمال جنبلاط*

بالعودة الى التاريخ يتبين لنا ان الامارات العربية من التنوخيين الى المعنيين والشهابيين ، هي التي وضعت الاسس لقيام دولة لبنانية .

وتثبت الاحداث التاريخية ايضاً انه مع انهيار الامارة الشهابية سنة 1840، وعودة السيطرة العثمانية، وتزايد نفوذ قناصل الدول الكبرى الاوروبية آنذاك ، وتقاسمها الوصاية على الطوائف اللبنانية ، بدأت مرحلة الصراعات الطائفية العنفية في البلاد سنة 1841، ثم سنة 1845 وسنة 1860. هذه المذابح اتاحت التدخل العثماني والدولي لوقفها. العثمانيون اتخذوا تدابير امنية وقضائية لتخفيف التوتر ووقف الاقتتال. فرنسا ارسلت حملة عسكرية للدفاع عن المسيحيين وعقدت مؤتمراً في باريس في 3 آب 1820 حضره مندوبو فرنسا بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا، شكّل تمهيداً لمؤتمر عقد في بيروت بتاريخ 05 تشرين الاول 1860 تمثّلت فيه هذه الدول بالاضافة للامبراطورية العثمانية ، وتقرر فيه اقامة ادارة في جبل لبنان يرأسها متصرف مسيحي من رعايا الامبراطورية العثمانية يعاونه مجلس ادارة منتخب على اساس طائفي ، ووضع له بروتوكول هو اول دستور للبنان الطائفي.

وبعد الحرب العالمية الاولى قررت الدول الحليفة المنتصرة في الحرب اعتبار اللبنانيين غير مؤهلين لادارة شوون بلادهم ووضعت لهم نظام الانتداب الموكل الى فرنسا. تجاوبت فرنسا مع رغبات المسيحيين والموارنة خاصة فأنشأت لهم دولة لبنان الكبير سنة 1920 مع ارجحية مسيحية فبرز مفهوم الطائفية السياسية ، ورفض المسلمين للكيان الجديد. ومع ترسّخ حكم الانتداب ، وقيام الجمهورية اللبنانية على اساس دستور جديد يكرّس الطائفية السياسية في الحكم ، اختلف اللبنانيون حول هوية لبنان ، وبرز التباين حول اي لبنان نريد ، واي نظام هو الانسب له؟ وتعددت التيارات وتباينت: لبنان وطن قومي مسيحي ، لبنان وطن قومي سوري ، لبنان وطن قومي عربي ، لبنان الاسلامي ، والشيوعي والفينيقي ، لبنان الفيدرالي ، او العلماني المدني او الاشتراكي ، وفيما بعد لبنان الناصري وسواها من الاوصاف.

وفي العام 1943 توافق اللبنايون على الاستقلال وانهاء الانتداب الفرنسي ، وتبنوا الميثاق الوطني على اساس ان لبنان المستقل هو لجميع اللبنانيين ويضمن لهم العيش المشترك ، وتقاسم الحكم بين المسلمين والمسيحيين وفقاً لحجم كل طائفة . وعلى ارض الواقع استمر الانقسام حول اي لبنان نريد ؟ بعضهم اختار التبعية للغرب واحلافه ، والبعض الاخر للشرق واحلافه. وطالب اخرون بقيادة كمال جنبلاط بالحياد وعدم الانحياز ، وقيام قوة عالمية ثالثة تسعى للسلام في العالم وتمنع الانزلاق الى حروب جديدة بين الاحلاف المتصارعة . ومع تصاعد الدعوة للوحدة العربية انقسم اللبنانيون بين مؤيد اومعارض لها .

كل هذه الاشكالات والتناقضات مارسها اللبنانيون وكلفتهم ، في العديد من الاحيان ، الوقوع في نزاعات مسلحة ذات ابعاد طائفية سياسية كان اقساها الحرب الاهلية الاقليمية التي نشبت في العام 1975 ودامت حتى العام 1990 وانتهت بتسوية الطائف والوصاية السورية على لبنان. واستمرت الاوضاع المتنافرة بين الفئات اللبنانية ، وانتجت حكماً فاسداً قائماً على تقاسم الحصص والاثراء غير المشؤوع ، وتشكيل فدرالية طوائفية ، وشبه دويلات ومرابع امنية ...

ومع الوقت وتزايد المناكفات، وتباعد الولاءات ، وصلنا الى ما نعانيه اليوم من شغور رئاسي او شلل حكومي وفشل نيابي ، وتعطيل متبادل للحلول اللازمة لإخراج لبنان من هذه الدوامة القاتلة ، واللبنانيين من الانهيار المعيشي ، ومازال السؤال اللغز بلا بجواب : اي لبنان نريد؟ ومازال الانقسام يباعد بين اللبنانيين :

1- فئة تريد لبنان طرفاً في محور اقليمي ممانع تقوده الجمهورية الاسلامية الايرانية
2- فئة تريد لبنان سيدًا حراً مستقلاً ضمن المجموعة العربية يمارس الحياد في النزاعات الناشبة اقليمياً ودولياً.
3- فئة تريد لبنان الدولة متعايشاً مع الدويلة وحلفها الممانع
4- فئة ترفض الاصطفاف الذي يعطل الدولة ويهدد المصير والكيان ، وتدعو الى تسوية وطنية لا تلغي احداً، ولا تعزل احداً تنجح في جمع شمل اللبنانيين حول مخارج وطنية تعيد بناء الدولة الراعية للجميع ، منفتحة على افضل العلاقات مع الدول العربية والاقليمية والدولية على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

فهل حان الاوان لعودة الجميع الى العقلانية والتفاهم حول اي لبنان نريد؟ وحدها التطورات المرتقبة كفيلة بإعطاء الجواب المطلوب .
وبالانتظار ندعو الجميع الى التبصر فيما طرحه المعلم كمال جنبلاط في محاضرة له في دار الندوة اللبنانية في 14 كانون الثاني 1963 حول "المفهوم الخاطئ للشعب في لبنان" ، والاسباب التي تحول دون قيام هكذا دولة في لبنان:

"الشعب اللبناني هو ككل شعب ، تراث ودافع وتضامن وصيرورة. وعلى ضوء خبرتنا الطويلة في حقل النضال الشعبي ، يؤسفنا ان نعلن ان لبنان كشعب لا يزال في دور المخاض ، وفي طور التكوين . وللتدليل على هذه الحقيقة نورد الحقائق الرئيسية التالية :

1 - ان التكوين الطائفي السياسي يحول دون صيرورة الجماعة اللبنانية وحدة وطنية حقيقية ، وكيانا سياسيا موحداً، وبالتالي شعبا ودولة .

2 - لا وجود فعلي لشعب لبناني على ارض لبنان لان كل طائفة دينية تسعى الى تنظيم وتفكير سياسي عن سائر الطوائف ، وتحاول استخدام الدولة واجهزتها لمصالحها الطائفية ، دون الاخذ بالاعتبار مصلحة

الشعب كشعب ، ومصلحة الوطن الذي يحتضنها .

3 - الشعب كمفهوم معنوي ، وتصور فكري في ذهن معظم الناس قد يكون منقوصا لولا التحسس بماضٍ تاريخي وصلت امجادهم له مشوهة .

4 - ان شعب لبنان اليوم لا يزال في دور التكوين ، فهل سيظل تسيطر عليه فكرة التجزئة الطائفية على شاكلة مجتمعات وكيانات سياسية دينية مستقلة بعضها عن بعض ، ام ستقوى عليها وتنتشر فكرة الوحدة

الوطنية وينتصر المفهوم السليم للشعب ، ويقوم النظام المدني العلماني ، فتتحول الطوائف الى عائلات روحية تراثية ، وتتفاعل ضمن كيان الدولة الواحدة الجامعة .

5 - النظام غير الديموقراطي السائد في لبنان يعطّل فعل الانصهار اللبناني ، لبنان لا يزال غير موحد سياسيا واداريا ، نظام يعيق تطوره واندماجه في وحدة عيش حقيقية .

6 - التكريس الرسمي القائم في الدستور وفي التشريع وفي الاعراف المتعامل بها في وظائف الدولة ، والتمثيل البرلماني للطائفية السياسية ، يحول دون زوال التناقضات وتحقيق الوحدة الشعبية والوطنية .

7 - ورغم كل ذلك ، يبقى علينا الايمان بمستقبل يتطور خلاله لبنان نحو وحدة اجتماعية ووطنية حقيقية ، تتيح له ان يصبح عضواً فاعلاً في المحيطين العربي والدولي ، بعد التخلص من اساليب المناكفات الداخلية والمحاصصات التي ينتج عنها هذا الجمود السياسي القاتل للكيان وللصيرورة. "

هذه احوال لبنان اليوم ، وهي تستدعي الرثاء
فلبنان اليوم ينازع ويواجه اقسى درجات العناء
ومصيره مجهول ، وآمال شعبه معلقة على جبال الهواء

يتأرجح بين الضياع والزوال ، او التسوية للبقاء
وهذا مرهون بمواقف واوامر الاوصياء
او نجاح محاولات الحل التي يقوم بها الوسطاء
فهي الكفيلة بإنقاذ لبنان من مهالك البلاء
اذا استطاعت اعادة المتناكفين الى اللقاء
والتحاور استجابة لنصائح الاصدقاء العقلاء
والاتفاق على حلول وطنية تنقذ لبنان من الفناء
لتشجّع المانحين على تقديم المساعدات للبنان بسخاء
سواء من الاخوة العرب او الاصدقاء الاغنياء ،
فشعب لبنان اصبح بأمسّ الحاجة لتقديمات الاصدقاء
ويطالب ارباب الحكم والسياسة ان يكونوا لوطنهم اوفياء

**مقال سياسي**: " أسئلة لبنانية تفوق قدرة حزب الله على الإجابة"– العميد الركن خالد حمادة

أضافت كلمة أمين عام حزب الله حسن نصرالله خلال مهرجان يوم القدس العالمي في 14-4-2023 مزيداً من الغموض والتساؤلات حول خلفيات وأبعاد مسألة إطلاق ثلاثين صاروخاً من جنوب لبنان نحو فلسطين المحتلة. وبالرغم من محاولات نصرالله الظهور بمظهر من يمتلك أسرار العملية وظروفها وأين تقع في سياق ما يصرّ حزب الله على تسميّته ممانعة أو مقاومة، ومحاولته الجاهدة لتقديم مسوغات لما حدث فإن ما أضافته العملية هو مزيد من الضبابية والقلق لجميع اللبنانيين. أجل لقد رفعت العملية منسوب القلق لدى اللبنانيين بمن فيهم من إصطُلح على تسميّتهم البيئة الشيعية الحاضنة لحزب الله حيال دخول لاعب إضافي إلى الميدان اللبناني من بوابة الجنوب وفي سياق الصراع المنضبط بين إسرائيل وإيران.

يقول نصرالله أنه لم يتكلم مباشرة بالموضوع لأنه كان يحتاج إلى دراسة وإلى تشاور، ويضيف " تشاورت والأخوة وفكّرنا باعتماد سياسة الصمت كجزء من إدارة المعركة مع العدو وهو الأفضل، فلا داعي أن ندخل في تفاصيل ولا داعي أن نُجيب عن أسئلة ما زال العدو يحتار فيها". السؤال المنطقي الذي يُطرح ههنا: لو كان حزب الله شريكاً في التحضير لهذه العملية ألم يكن من بديهيات الأمور إعداد البيانات الإعلامية التي ستوضع بمتناول اللبنانيين مسبقاً لتقديم ما يجب تقديمه من إيضاحات في الوقت المناسب؟ إعتراف نصرالله أنّ الموضوع يحتاج إلى تشاور يُسقط أي دور للحزب في التخطيط لهذه العملية ويُبقي على دوره التنفيذي للجانب اللوجستي من العملية الى جانب الإلتزام الإعلامي بنفي علاقته بالعملية والذي تلقفه العدو وأثنى على تحميل حزب الله المسؤولية لفصائل فلسطينية.

يضيف نصرالله في معرض محاولته تسويق ما أسماه بسياسة الصمت: "سياسة الصمت هذه تُقلق العدو قطعاً، وقد تُقلق الصديق ... الصديق هو جزء من التضحيات في هذه المعركة، وقلق الصديق يمكن أن يعالج بعيداً عن إزالة قلق العدو ...لا يجوز أن يُقدّم أحد تطمينات لهذا العدو لأنه هو المعتدي". إنّ الحقائق الميدانية تثبت أنّ عملية إطلاق صواريخ بدائية من مخلفات الحرب العالمية الثانية لم تكن ذات قيمة ولا يمكن أن تقارن بالإمكانات التي يدّعي الحزب حيازتها وبالمفاعيل التي يمكن أن يحققها في عمق إسرائيل في حال نشوب حرب جديدة. الملفت للنظر أيضاً هو تقاطع تقييم نصرالله المضخّم لمفاعيل العملية مع البيانات الصادرة عن العدو التي اعتبرت أنّ ما جرى يشكّل تهديداً وجودياً للكيان، مما استوجب رداً على مناطق غير ذات قيمة سواء في بساتين الموز اللبنانية أو على أطراف غزة، وبما لا يمكن مقارنته بالطبيعة العدوانية للهجمات الإسرائيلية التي شهدتها غزة وجنوب لبنان في مراحل سابقة والتي يشهدها الداخل السوري على أهداف وبُنى تحتيّة تعود للحرس الثوري الإيراني أو لحزب الله.

تقدّم المعطيات التي رافقت العملية المبرمجة والمنضبطة لإطلاق الصواريخ بما في ذلك الغياب الطوعي لحزب الله عما جرى وتحوّله بشكل مفاجيء من فاعل رئيسي ومتدخّل دائم إلى شاهد من الدرجة الرابعة، وصولاً الى حضور اسماعيل هنيّة المفاجيء الى بيروت وإطلاقه نظرية وحدة الساحات، أكثر من موجب يرفع منسوب القلق لدى البنانيين. المعطى الجديد الذي أُدخل إلى الساحة اللبنانية هو إقرار حزب الله بوجود فصيل فلسطيني في جنوب لبنان يتمتع بحرية المناورة وبالقدرات اللوجستية، وقادر على توجيه رسائل إلى الداخل الإسرائيلي، دون التنسيق معه وأخذ موافقته، في حين أنّ حزب الله ثابر على إعاقة عمل الجيش اللبناني وحرية حركة قوات اليونيفيل وحيث استشعر ما يلامس حصريّة قراره الأمني والعسكري في الجنوب. وفي هذا إشارة أكيدة أنّ الهجوم الصاروخي إنما تمّ بناءً على إشارة من طهران التي تملي على حزب الله، وإن شاءت توزيع الأدوار وتفويض الصلاحيات لسواه فلا سبيل له سوى القبول.

إذن الرسالة إيرانية بإمتياز وقد نُفذت حيث شاءت طهران تنفيذها. إنّ ما جرى يستحق القفز الى الإستنتاج إنّ دبلوماسية الصواريخ عبر لبنان قد أصبحت إحدى وسائل التواصل أو التخاطب بين تل أبيب وطهران. فهل تذهب إيران إلى استخدام الورقة الفلسطينية من جنوب لبنان لتعزيز حضورها الإقليمي؟ وهل يتحوّل لبنان إلى ميدان لإستثمار جديد تحتاجه كلّ من طهران وتل أبيب؟

**مقال اقتصادي**: التهويل على اوبك بلاس – د. وليد خدوري

قررت مجموعة «أوبك بلس»، في 2 أبريل (نيسان)، تخفيض الإنتاج لما يزيد على مليون برميل يومياً، ابتداءً من شهر مايو (أيار)، حتى نهاية عام 2023. وقد فاجأ القرار الأسواق والمضاربين، الذين لم يتوقعوا تخفيض الإنتاج، ومن ثم راهنوا على عكسه. وارتفع معدل الأسعار نحو 6 في المائة، لتستقر الأسعار مع زيادات طفيفة في الأيام التالية، فارتفع سعر نفط برنت القياسي، خلال الأسبوع الماضي، من نحو 72 دولاراً للبرميل، عند بداية الأسبوع، إلى 84.94 دولار للبرميل، عند نهايته.

وعندما يبدأ سريان القرار، في شهر مايو، سيكون تخفيض الإنتاج نحو 1.1 مليون برميل يومياً، ثم يزداد المعدل، ابتداءً من شهر يوليو (تموز) إلى 1.6 مليون برميل يومياً؛ نظراً لأن موسكو ستمدِّد تخفيضها الإنتاجي، البالغ 500 ألف برميل يومياً، الذي كانت قد بدأته، في شهر مارس (آذار) الماضي، حتى شهر يونيو (حزيران)، ليصبح معدل التخفيض، خلال النصف الثاني من هذا العام، نحو 1.6 مليون برميل يومياً. وقررت الدولتان المنتجتان الكبريان؛ السعودية وروسيا، تخفيض إنتاج كل منهما نحو 500 ألف برميل يومياً.

تباينت الانتقادات للقرار، وسادت موجة من التهويل الإعلامي الغربي، فهناك المضاربون، الذين راهنوا على احتمال قيام مجموعة «أوبك بلس» بالمحافظة على معدل الإنتاج، بدلاً من تخفيضه، ومن ثم خسروا رهانهم، وهناك من انتقدوا القرار؛ لادعائهم أنه سيوصل الاقتصاد العالمي إلى الكساد والتضخم.

وصرّح مسؤول في البيت الأبيض، فور صدور قرار المجموعة، في فيينا، بأن «تخفيض الإنتاج المفاجئ هذا غير مستحب؛ نظراً للارتباكات التي ستنتج منه في الأسواق. وقد أعلمنا المجموعة برأينا، بوضوح، عندما أخبرونا بقرارهم قبل الإعلان عنه.«

هناك أزمة مستمرة منذ أعوام، ما بين منظمة «أوبك» وحلفائها من جهة، والمضاربين في الأسواق من جهة أخرى. فمن ناحية، يراهن المضاربون على توقع الأسعار، قبل اتخاذ «أوبك» وحلفائها قراراتهم الإنتاجية. وهذه أزمة مزمنة مع «أوبك»، منذ أوائل عقد السبعينات من القرن الماضي. والمضاربات تبلغ مليارات الدولارات، ومن ثم يحاول المضاربون «توقع» قرارات المنظمة ويهاجمونها، عندما تفاجئهم، حين يخسرون رهاناتهم. إن الذي يزعج المنظمة هو أن المضاربين لا يستثمرون أموالهم في تطوير الصناعة النفطية، كما تفعل الدول المصدرة؛ إذ إن رهاناتهم تنحصر بتوقع القرارات الإنتاجية لـ«أوبك»، أو «أوبك بلس»، وتحقيق الأرباح العالية من هذه التوقعات، دون أي مسؤولية في الصناعة النفطية.

تقع مسؤولية استقرار الأسواق والأسعار على عاتق الدول المصدرة، ومن بين هذه المسؤوليات الاستمرار في الاستكشاف، وزيادة الاحتياطي. تعتمد «أوبك» على دراسات وتوقعات مؤسسات التسويق لأقطارها الأعضاء، وكذلك أبحاث ودراسات سكرتارية المنظمة في فيينا، بالإضافة إلى تقارير المنظمات الدولية المتخصصة. ومن الطبيعي أن هناك أيضاً العوامل الجيوسياسية لبعض الأقطار الأعضاء. وكما هو معروف، فإن العامل الجيوسياسي هذا جزء أساسي في صناعة النفط العالمية، منذ بدء تأسيسها في بداية القرن العشرين، وحتى يومنا هذا.

هذا، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي والنمو التجاري الخليجي مع كبرى الدول الآسيوية، فالأسواق الآسيوية هي المستورد الرئيس لنفوط الخليج (نحو 75 في المائة من صادرات نفوط الخليج تتجه إلى الدول الآسيوية. والسعودية هي أكبر دولة مصدرة النفط للصين). وتمثل هذه، التحولاتِ الاقتصادية، وما النفط إلا جزء منها، فأسواق دول الخليج مكتظة بالسلع الرأسمالية والاستهلاكية الآسيوية.

السؤال: لماذا يتم تخفيض الإنتاج خلال المرحلة المقبلة؟

توقعت كريستالينا غورغييفا، مديرة «صندوق النقد الدولي»، أن يتراجع النمو العالمي إلى أقل من 3 في المائة، خلال العام الحالي، مقارنة بالعام الماضي، محذرة من أن الاقتصاد العالمي يتجه نحو أضعف معدلات نمو، منذ تسعينات القرن الماضي، وقد يستمر لمدة 5 سنوات، بعد تداعيات جائحة «كوفيد - 19»، والغزو الروسي لأوكرانيا، هذا يعني أن الطلب على النفط قد ينخفض في المستقبل المنظور.

ويشير، أيضاً، المقال الرئيس للدورية الشهرية لمنظمة «أوبك»: «تقرير أوبك الشهري للأسواق»، في عدد أواخر شهر مارس 2023، إلى نتائج اقتصادية سلبية دولية مشابهة لتوقعات «صندوق النقد الدولي»؛ إذ توقعت منظمة «أوبك» أن يكون النمو الاقتصادي العالمي بنحو 2.6 في المائة لعام 2023، مقارنة بنحو 3.2 في المائة لعام 2022. ويفيد التقرير، بأن انخفاض نسبة النمو الاقتصادي الدولي مردُّه التضخم العالمي، والسياسات المالية لبعض الدول، والتطورات الجيوسياسية في أوروبا الشرقية.

**دراسة سياسية** : إشكالية العلمنة وجدوى الاستخدام - فهد سليمان الشقيران- جريدة الشرق الاوسط - 4/20/ 2023 و **تعقيب من الرابطة حول العلمانية** كما طالب بها كمال جنبلاط ووردت في الصفحة 59 – 60 من كتاب "كمال جنبلاط قيادة تاريخية ورؤية مستقبلية"

قبل أيام، أعيد طرح معنى «العلمانية الجزئية»، وهو معنى طرحه عبد الوهاب المسيري بإزاء «العلمانية الشاملة»، وهو طرح منقوص، وقد كتب ضده الصديق حمد الراشد كتاباً كاملاً بعنوان «دفاع عن العلمانية ضد المسيري»، وهو في غاية المحاججة العلمية الرصينة.

لقد شكّل استصحاب إرث مفهوم العلمانية في القرون التالية للحروب الأهلية الأوروبية، عائقاً أمام فهم البعض لجدوى الاستخدام، وآية ذلك أن إلصاق تاريخ المسيحية بالمفهوم استعمل على المستويين «الآيديولوجي الأصولي» و«الأكاديمي الفكري»، وكل ذلك يعبر عن قراءة مدرسية للمفهوم، بعيداً عن التطوّر الذي شهده من خلال تعدد التطبيقات للمفهوم عبر نماذج دول كثيرة بالشرق والغرب.

يستظهر البعض جملة: «ما لقيصر لقيصر، وما لله لله»، وذلك من أجل وضع العلمنة بإزاء الدين بما يشبه «النقض»، وهذا يعزز من حجج التيارات الرجعية المناوئة للدولة المتجددة الطامحة لاستخدام أنجح المفاهيم وأقدرها على ضبط التفاوت الاجتماعي والصراعات الطائفية والاختلافات العرقية، ولولا العلمانية لكانت المجازر والدماء تملأ هذا العالم.

من بين من وقع في فخ مرادفة «العلمانية» بـ«الدين»، مفكر مرموق مثل محمد عابد الجابري، وذلك في كتابه «الدين والدولة وتطبيق الشريعة»، وقد ناقش طرحه هذا جورج طرابيشي في كتابه: «هرطقات»، وقد شنّ طرابيشي هجوماً مبرراً على طرح الجابري الذي يمكن التذكير به؛ فهو يطرح «الديمقراطية» بديلاً عن «العلمانية»، ويشرح رأيه قائلاً: «في رأيي أن من الواجب استبعاد شعار (العلمانية) من قاموس الفكر القومي العربي، وتعويضه بشعاري (الديمقراطية) و(العقلانية)، فهما اللذان يعبران تعبيراً مطابقاً عن حاجات المجتمع العربي... إن مسألة (العلمانية) في العالم العربي مسألة مزيفة؛ بمعنى أنها تعبر عن حاجات بمضامين غير متطابقة مع تلك الحاجات»، ثم يضيف تعبيراً عجيباً عن «العقلانية السياسية»؛ إذ يقول: «الديمقراطية تعني حفظ الحقوق؛ حقوق الأفراد، وحقوق الجماعات، والعقلانية تعني الصدور في الممارسة السياسية عن العقل ومعاييره المنطقية والأخلاقية، وليس عن الهوى والتعصب وتقلبات المزاج.«

ما ذكره الجابري عن وظيفة «العقلانية السياسية» هو ذاته وظيفة «العلمانية»، لكنه يهرب منها؛ لسببين اثنين، الأول: إقناع المجتمعات بالعقلانية السياسية (التي تقوم بوظيفة العلمانية نفسها)، لتحرير المعنى من الإرث الديني المعادي للقيم التي تنتجها العلمانية، والذهاب إلى مصطلح آخر يُطمئن جموع المسلمين بأن العلمانية لا ضرورة لها، وإنما الأولوية للعقلانية، وذلك انطلاقاً من اعتقاد الجابري بأن العلمانية في المجتمعات العربية مَن نشرها هم «مسيحيو الشام»، وبالتالي لا حاجة للمسلمين بمفهوم يروِّج له المثقفون المسيحيون. السبب الثاني: يلخّصه بقوله: «عبارة (فصل الدين عن الدولة) عبارة غير مستساغة إطلاقاً في مجتمع إسلامي؛ لأنه لا معنى في الإسلام لإقامة التعارض بين الدين والدولة». وهنا يشترك الجابري مع الاعتراض الراديكالي على مفهوم العلمنة، ويأخذ الفهم السطحي للعلمانية باعتباره القول النهائي. يخشى الجابري من «فصل الدين عن الدولة» لاعتباره مما يخدش المفهوم السياسي الإسلامي وأدوات «تطبيق الشريعة.«

لكن الفهم الذي اعتمده الجابري من أجل نقض مفهوم العلمانية، في غاية النقص؛ إذ تطوّرت استعمالات المفهوم، وتحرَّر تدريجياً من الإرث المسيحي الديني، ولم يعد مجرد «فصل» سطحي بين الدين والدولة، بل تشكّلت العلمانية بوجوه جديدة ومتعددة مع نمو وتطوّر النظريات الفلسفية السياسية المتجاوزة لكلاسيكيات العقد الاجتماعي (من روسو إلى كانط)، وبالتحديد مع النقلة الكبرى التي ساهم بها جون راولز في أبحاثه عن العدالة المنصفة، التي تُعدّ زلزالاً في مفهوم العقد الاجتماعي، وتطويراً لتصوّرات وظيفة الدولة، وتُعدّ من أفصح النظريات الواقعية التي تحاول إيجاد الميزان السياسي (البعد الأخلاقي ليس جوهرياً) لضبط حالات التفاوت وتحديد مفهوم الإنصاف بين الفرد والدولة والآخر، لكن الأستاذ الجابري أخذ العلمانية كما يفهمها الناس، ثم نقض ما يفهمه الناس عنها.

إن الحشو الآيديولوجي للمفهوم اجتاح حتى بعض المفكرين، متناسين أن العلمانية مفهوم حي يكبر مثل الناس، ويتطوّر وتتعدد استخداماته وتتنوع تطبيقاته، وأثبتت تجارب كبرى أن علمنة الدولة لم تقضِ على الأسس الثقافية ولم تعادِ الدين؛ بل إن انتعاش الأديان لا يكون إلا من خلال العلمانية، وذلك لأمرين اثنين؛ أولهما: أن العلمانية تؤسس للتضابط بين مجموع الأديان، بحيث يتم إنصاف الديانات وأتباعها ضمن القوانين المتبَعة، كما هي الحال في العلمانية الهندية بكل التعددية الدينية واللغوية والعرقية والكثافة السكانية؛ إذ أسهمت العلمانية في حماية المسلمين، ولولاها لتمَّ سحق المسلمين على يد المتطرفين الهندوس. الثاني: أن

العلمنة ليست آيديولوجيا؛ بل هي فضاء عام، ولا تخلق واقعاً جديداً؛ بل تبوّب الاختلافات بين الجموع وتعمل على تبيئة المجال الديني للفرد بما يجعل التدين أكثر تهذيباً وأشد تأنقاً.

في آخر المطاف؛ إن الجلبة والهستيريا تجاه المفهوم إنما تعكس الجهل بتطوره وتحولاته وعثراته أيضاً، ولكن من دون العلمانية يستحيل تأسيس دولة مدنية، هذه معادلة بسيطة لكل قارئ في تاريخ الشعوب والنظريات السياسية وتجارب الدول والأمم.

**مفهوم جديد للعلمانية**

في افتتاحية له نشرتها جريدة الانباء 1975/03/22، حدد مفهوماً للعلمانية يختلف عن المفهوم السائد لها عند الكثيرين في العالم ، فماذا قال حول هذا الموضوع؟

قال كمال جنبلاط ان "العلمانية مفهوم وشعار كالديموقراطية ، وكالاشتراكية بحد ذاتها، وكسائر المفاهيم السياسية ، ان جرّد عن حقيقة الانسان وورواقعه، انقلب صنماً وارتد ارتهاناً، واضحى في موقع الضلالة بالنسبة للمواطن... هكذا هو شعار العلمانية المحض: فيجب ان لا تكون اسطورة نفسية وخدعة سياسية . انما علينا ان نكتشف محتواها الحقيقي في ما تنبع منه من مطلب حقي – تقدمي فعلا – في الانسان ".

فما هو المحتوى الحقيقي للعلمانية عند كمال جنبلاط؟

يقول كمال جنبلاط : "علمانيتنا في الحزب التقدمي الاشتراكي نراها في الانسان ، ولا نرى الانسان فيها. فهي تتميز عن مفهومها في الغرب الديموقراطي وعن مفهومها في العالم الشيوعي ، فهي تقوم في الغاء الطائفية السياسية ، وفي ابطال التمييز بين مواطن ومواطن آخر ، وفئة اجتماعية وفئة اخرى بالنسبة لمعتقده ومعتقدها.

ولكن هذه العلمانية التي نتبناها، تلتزم بالقيم المعنوية والروحية التي ابدعها تطور الانسان التاريخي ، والتي تجلت ، بشكل رئيسي ، في تعاليم الاديان وشرعتها الخلقية ، وفي محاولة الانسان المستمرة التفتيش عن الحقيقة الاخيرة في نفسه ، وفي الاخرين ، وفي الدنيا ، ولو ألبس هذه الحقيقة الف زي وثوب، ولو جعل منها، في توقه اليها ، تتلبس الف صنم ، ولانزال على نهجنا وعاداتنا ، نلبس الحقائق الاجتماعية والسياسية، ومنها الايديولوجيات ، ثوب الاصنام ."

ويضيف في مكان اخر: "من هذا التوجه والادراك للانسان التاريخي ، وللانسان الحقيقي فينا ، يتوجب علينا – ان لا نهمل هذا التراث الروحي والمعنوي والخلقي المهذب والمستعلي بالانسان ، والذي تحقق عبر التاريخ."

ويلاحظ انه : "لا يصح اي نظام للحكم ، ولا اي نهج حياتي للفرد وللجماعة ، بدون هذا الاستشعار بحقائق وشرائع هذا العالم المعنوي للانسان ، وبالتمثل به عملياً، وبتحقيق ثوابته الدائمة . ودون هذا القران ، يكون

كل بناء اجتماعي وسياسي ومعنوي آفة وبطلان وخسارة، اليس الضوء اهم في الاعتبار من الاغراض التي ينيرها؟! أوليس الانسان – ككائن معنوي - اهم من العقائد السياسية ومن الحضارة التي نلبس اثوابها؟ ولا يفيد ان "نكسب العالم وان نخسر انفسنا" اوليس هدف جميع الانظمة والمفاهيم والشعارات والايديولوجيات ترقية الانسان المعنوية والروحية في نهاية المطاف ، ورفع الارتهان ما أمكن عن كاهل فكره ونفسه؟!"

ويختم كمال جنبلاط رؤيته للعلمانية بهذا القول : "الانسان خلق لكي "يحيا" لا لكي يعيش. فلا جهد دون قصد، ولا مقصود دون قاصد. فالعلمانية "تكون تقدماً" اذا احتوت تراث الانسان، ومقاصد ارتفاعه، وصبوة اشتياقه الى انسانيته وحقيقته، وتكون جهلاً وتأخراً اذا هي تنكرت لحقيقة هذا الانسان وضرورة تطوره في سياق تراث التاريخ وتراكمه وتوضحه. علمانيتنا هي علمانية الخير المعنوي لا علمانية الجهالة ."

**دراسة اقتصادية مالية** : مذكرة إلى السلطات المسؤولة:خطة الحكومة لمعالجة الودائع: إقتراح بديل – د. سمير المقدسي ومنير راشد – جريدة نداء الوطن – 2023/04/03

.1تستند خطة الحكومة المعدلة الصادرة في 9-9- 2022 على ما يسمى «ركائز» الخطة ومن اهمها المادة الاولى التي تنص على فك الترابط بين ميزانيات المصارف، وميزانيات مصرف لبنان، وحسابات الحكومة. ما ترمي اليه هو في الواقع شطب ودائع المصارف لدى مصرف لبنان مع شطب دين الدولة لديه. وفيما يخص ودائع المصارف تهدف الخطة الى الحفاظ فقط لغاية 100 الف دولار في كل حساب موحد. وما تبقى منها (84% من اجمالي الودائع بالدولار) لدى المصارف ستشطب من حسابات الدولار وتحول الى الليرة على اسعار اقل من اسعار السوق الحرة، وتُحول الى صندوق لاسترداد الودائع. اي ان خطة الدولة تنوي تحويل معظم الودائع الى الصندوق المذكور الذي يُفترض انه سيرد الودائع من ايرادات اصول الدولة التي تتجاوز معايير محددة في دول مشابهة. في الواقع ان مبدأ انشاء صندوق لاسترداد الودائع قد لا يكون مبدأ دستورياً وقانونياً، فلا يحق لأحد ان يشطب الودائع من المصارف ويبرر ذلك بانشاء صندوق لاستردادها لاحقاً بعد عقود من الزمن بقيمتها الاسمية، مما يعني شطب معظمها.

سمير المقدسي

.2أبدت الحكومة للمرة الاولى رغبتها في خصخصة ادارة مؤسسات القطاع العام التي ستلحق بصندوق استرداد الودائع، ولكن بدون تحديد ما اذا كان الاسلوب الذي سيتبع سيلتزم بافضل المعايير الدولية لكي توظف افضل المؤسسات التي سيُركن لها ادارة شركات القطاع العام. ما تنويه الحكومة هو انشاء مؤسسة لادارة اصولها لكي تعوض من خلال ايراداتها المستقبلية للودائع التي تنوي شطبها. مع العلم ان ادارة

اصول مؤسسات القطاع العام ستبقى برعاية الدولة بالرغم من خصخصة اداراتها. كما لم توضح الخطة الاسلوب الذي تنوي الحكومة اتباعه لتوزيع الايرادات الفائضة من الصندوق على المستحقين. وقدرت الحكومة ان عائدات الصندوق ستستغرق ثلاثة اجيال للتعويض عن الودائع المحولة الى الليرة والمشطوبة من المصارف. ان الفترة المقدرة لاسترجاع الودائع ستقلص القيمة الحالية للخسارات بعدة اضعاف، وسيصبح تعويض الودائع وهمي للمواطن.

منير راشد

ثغرات الخطة

.1قدرت الحكومة ان الودائع بالدولار لغاية 100 الف دولار التي سيحتفظ بها ستوازي 14 ملياراً من اصل 99 ملياراً وستسحب خلال 7 سنوات. وما تبقى سيحول الى صندوق استرداد الودائع. ان الصندوق المقترح لا يفي بالغرض المعلن عنه. في الواقع ان الودائع المتبقية ربطت بحقوق سيصدرها مصرف لبنان للتعويض عنها. كما ان هذه الحقوق هي اصول وهمية ولا تتمتع بقيم حقيقية ولا ترتبط بضمانات حقيقية.

.2لنضع شرعية شطب الودائع جانباً، يبقى ان خطة الحكومة ستؤدي الى الخسارة الفعلية لادخارات المواطنين لدى المصارف وستساهم في فقدان الثقة بالقطاع المصرفي. ولا بد من ان يكون لذلك ارتداد حاد وسلبي على الاقتصاد والوضع المالي. ومن غير المستبعد ايضاً ان نشهد انتفاضات اجتماعية، و مواجهات قضائية بين المودعين (المقيمين وغير المقيمين) والقطاع المالي والحكومة.

الخطة البديلة

لذا نقترح خطة بديلة لمعالجة ازمة الودائع بطريقة اخرى تعيد الثقة للقطاع المصرفي والاقتصاد الوطني. ان الطرح ادناه هو من اهم اولويات الاصلاحات ويجب ان يكون من ضمن خطة متكاملة اقتصادية وهيكلية

تتبعها الحكومة في عدة قطاعات كالمالية العامة، القطاع المصرفي ومؤسسات القطاع العام، والقضاء وغيرها. ان السياسات التي اتبعت لحينه ادت الى تهالك الاقتصاد، والى تكلفة عالية على المواطن وخسارات كبيرة في الدخل ناتجة عن شطب مستمر للودائع من خلال اسعار صرف مصطنعة وقيود استنسابية مفروضة على السحب والانخفاض الحاد والمستمر في سعر صرف العملة الوطنية.

وتشمل الخطة البديلة ما يلي:

1. كبداية، يجب عدم اعتبار التزامات مصرف لبنان وكذلك التزامات الحكومة كخسارات، وبالمقابل اعتبار التزامات المصارف للمودعين كخسارات ايضاً. المطلوب هو تخويل كلٍ من مصرف لبنان والحكومة القدرة على خدمة التزاماتهما للدائنين، بدلا من شطب هذه الالتزامات وذلك من خلال توفير السيولة اللازمة واسترداد الثقة بالقطاع المالي.

2. اعلان الالتزام بان الودائع وحقوق المودعين محفوظة كلياً، وان اية خسارة ناتجة عن عملية تصفيات مصرفية يجب ان تتكفل بها الدولة.

3. وبالتوازي، من الضروري البدء بتحرير وتوحيد سعر الصرف لكي يسود سعر صرف موحد في سوق القطع، مع استمرارية دعم السلع الأساسية (خبز، ادوية ضرورية الخ) ضمن خطة دعم موجهة. ان اصلاح وتحرير سوق القطع يعيد الثقة والسيولة للسوق المالي مما يساهم في استقرار سعر الصرف. عندئذٍ سيقتصر دور مصرف لبنان على التدخل في سوق القطع لتفادي اية تقلبات حادة ذات تاثيرات سلبية استثنائية.

4. ان سعر الصرف المحرر سيخَول مصرف لبنان اتباع سياسات نقدية تستهدف تحقيق النمو وثبات الاسعار. كما انه يساهم في تحسين الايرادات الضريبية من خلال اتباع تقييم سليم للنظام الضريبي، مما سيساهم في تحقيق توازن للمالية العامة. ان خفض العجز المالي يعتبر ضرورياً لتحسين ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار في سوق العملات الاجنبية.

5. كما يجب ان يقترن تحرير سعر الصرف باعادة جدولة جميع الأصول والالتزامات المالية الخاصة والعامة المقيمة بالليرة والعملات الاجنبية لفترات زمنية تتراوح بين قصيرة الاجل، متوسطة الاجل، وطويلة

الاجل على ان لا تتعدى الخمس سنوات للاخيرة. وهذا الاجراء سيُخول السلطات التخطيط لرفع القيود الممارسة على الودائع منذ تشرين الاول 2019. ومن الممكن اتباع اسلوب اعادة جدولة لا يضني القطاع المصرفي حين تبنّي التحرير الكامل لسعر الصرف. كما يسنح المدة اللازمة لتعافي كل من القطاع المصرفي وغيره من القطاعات الاقتصادية.

.6من الضروري ايضا اصلاح مؤسسات القطاع العام بدءاً بإعادة تاهيل اداراتها بالاستناد الى معايير عالمية سواء أكان ذلك من خلال اشراك القطاع الخاص في اداراتها، او اذا اقتضى الأمر خصخصتها بالاستناد الى معايير الخصخصة العالمية. وبعد تأهيلها لا بد من تحويلها الى شركات مساهمة تطرح في بورصة بيروت لكي تصبح متاحة للاستثمار لجميع اللبنانيين.

سيوفر هذا الاصلاح مدخولاً هاماً للدولة داعماً للمالية العامة: اولاً من خلال طرح اسهمها في بورصة بيروت وثانياً من الايرادات الضريبية من ارباح هذه الشركات. إن الاصلاح المقترح سيُخول مؤسسات القطاع العام تقديم خدمات فعالة للمواطن اللبناني، وستوفر فرصاً جديدة للمستثمر اضافة الى الاعتماد على المصارف كوسيلة للادخار.

**دراسة نقدية سياسية:** في نقد 13 نيسان كمال جنبلاط - محمد علي مقلد - جريدة نداء الوطن - 29 نيسان 2023

قامتان بين السياسيين اللبنانيين، لا ثالث لهما وربما لا رابع ولا خامس ولا عاشر، فؤاد شهاب وكمال جنبلاط. خطأ واحد كان كفيلاً بطي صفحة المآثر. فؤاد شهاب والمكتب الثاني؛ كمال جنبلاط والقضية القومية.

تعلمت من كمال جنبلاط معنى النقد البناء، مثلما تعلمت النقد الذاتي من الحزب الشيوعي. كان الاتحاد السوفياتي قد منحه جائزة لينين التي تمنح عادة لكبار المناضلين في العالم، وحين اعتلى المنبر خطيباً أو محاضراً في العيد الخمسين للحزب الشيوعي اللبناني، تجرأ على الاشتراكية الأممية ونعتها بأنها غير إنسانية. في ظنّه أنّها صممت لخدمة السلطة لا لخدمة الإنسان.

أما الجرأة التي دفع حياته ثمناً لها فهي حين رفض عرضاً «سخياً» من حافظ الأسد بإقامة وحدة بين البلدين. من موقع الوطني الواثق لم يقبل بإدخال اللبنانيين في السجن العربي الكبير.

سأله الصحافي الفرنسي عما يريد أن يحققه في الحرب الأهلية، قال إنه ينشد ما نشدته الثورة الفرنسية. الحرية، حرية الإنسان الفرد وديمقراطية النظام السياسي. أحد عناوين الفصول في كتابه، «من أجل لبنان «pour le Liban، المنشور بالفرنسية في باريس، «ما نفع الخبز من غير الحرية.«

السياحة المفضلة لديه صومعات بوذية أو براهمانية في الهند. حين زار السودان بصفته وزيراً للداخلية في لبنان استبدل برنامج الاستقبال الرسمي المعد له بزيارة صومعات المهدي، مبرراً ذلك بأنّ السجون ومديريات الأمن وهراوات الشرطة متشابهة في كل بلدان العالم.

الزاهد بالمال والسلطة الموزع أملاكه على الفلاحين من أهالي القرى، الشاعر والفيلسوف وعاشق الصومعات، الزعيم اليساري بلا منازع ولا ينافسه على الزعامة الوطنية غير الحساد، فأي شيطان وسوس له ليدخل في معمعة 13 نيسان؟

اتهمه خصوم ومحبون بأنه طامع برئاسة الجمهورية، لكن البرنامج المرحلي للحركة الوطنية، وهو أمه وأبوه، لا يشي بغير الإصلاح الديمقراطي للنظام السياسي، أي رد المارونية السياسية إلى رشدها الوطني فحسب، بما يساعد على بناء وطن ومواطنية ودولة تعزز الحرية المحظورة في العالم العربي.

قبل 13 نيسان بعامين كان جنبلاط قد ترأس جبهة أحزاب عربية لمساندة للثورة الفلسطينية. لم ينتبه إلى أن تلك الأحزاب وامتداداتها في لبنان هي وليدة استبداد قروسطي متنوع النسخ ومطعم باستبداد سلطاني وبآخر توتاليتاري وإلى أن الثورة الفلسطينية سليلة «الثورة العربية الكبرى» وأنظمة الانقلابات العسكرية الباحثة كلها عن السلطة لا عن الدولة. فهل يمكن لهذا الإرث الاستبدادي أن يبني قضية وطنية؟

لا شك في أن مساندة القضية الفلسطينية واجب وطني وقومي، إلا أن هذه المساندة جعلت جنبلاط، بحسب تعبير محسن ابراهيم، يذهب بعيداً ومعه حركته الوطنية ، «في تحميل لبنان من الأعباء المسلحة فوق ما

يحتمل طاقة وعدالة وإنصافاً، مستسهلين ركوب سفينة الحرب الأهلية تحت وهم اختصار الطريق إلى التغيير.«

جبهة المساندة ولدت تعويضاً عن غياب رمز النهوض العربي جمال عبد الناصر، الذي لم يكن محط إعجاب جنبلاط وحده بل ومعه كل جيل النكبة الفلسطينية وكان من الطبيعي أن تكون الحركة الوطنية اللبنانية سليلة هذا الإعجاب. ربما كان على جنبلاط، وهو المتفوق علماً ومعرفة واستشرافاً أن يستخلص من درس العلاقة بالنظام السوري أن الحرية لم تكن موضوعة على جدول عمل أي نظام عربي بما في ذلك النظام الناصري، وأن أحزاب الحركة القومية أساءت إلى القضية القومية ولاسيما إلى الحرية والديمقراطية. وليد جنبلاط استدرك لاحقاً أن تنظيم الخصومات الداخلية أكثر جدوى للوطن والدولة من حلفاء الخارج.

**نافذة على فكر كمال جنبلاط:**

- **آراء ومواقف:**
- **خط الاستقامة**

"الاشتراكية التي نؤمن بها هي امتداد لمبادئ الدين في المجتمع، اي تطبيق عملي للمساواة والاخوة، والتعاون والمحبة بين ابناء البشر... ونريد فوق ذلك ، الجمع بين نظام المشاركة والمساواة الوظيفية والشعور بالاخوة الانسانية الحقيقية ، وبين قيم الاخلاق والروح التي هي قيم المجتمع. وفي نظرنا، بعد ان كثر التحدث عن الالحاد من ارباب مدرسة الرجعية العربية الملتزمة بتوجيه الاميركان وحتى الصهيونية العالمية، ان الالحاد الحقيقي هو في التنكر لمبادئ الدين الاساسية التي اشرنا اليها. ويتم الالحاد عملياً بتغليب ارباب الاحتكار الاقتصادي والمالي في البلاد على مصالح افراد الشعب. والالحاد يكون في التعاون مع اعداء الشعب العربي الحقيقي في المنطقة. الالحاد يكون في التعاون مع اعداء الشعب العربي الحقيقي في المنطقة . الالحاد يكون في انتهازية الاساليب وانتهازية الغايات وانتهازية الحلفاء. نحن لسنا ضد افراد معينين بل ضد هذا النهج الملتوي في الحياة السياسية الذي يلتقي مع اعداء العرب ويكرس اوضاع الهزيمة العربية بالاستمرار في التعاون مع الاميركيين حلفاء اسرائيل. الخط امامنا واضح، فليستقم وليلتوي من يلتوي."

(المرجع: كتاب كمال جنبلاط "محطات انسانية وفكرية وسياسية في تاريخ النضال" ص. 129)

**الحضارة ما بين الشرق والغرب**

مع انحدار وتدني القيم المعنوية ، لم يعد للحضارة مفهوم سوى الاثراء والتنعم المادي وفرض سلطة المال وتتميم ما في مرايا النفس من نزوات ، والتغيير والتبديل المستمر في اغراض الاستهلاك ، وخلق الجديد المتجدد كل يوم على الدوام. كأن الانسان قد اضحى عبداً لما يبصر ولما يسمع ولما يشمّ ولما يتذوق، ولما ينحط به ولما يتلهى . ففي يده قيد ، وعلى رجله قيد ، وعلى لسانه قيد ، وعلى جوارحه وافكاره وعواطفه قيود. فالحضارة القائمة قد خلقت لمختلف نشاطاته الفكرية والجسدية قوالب واطارات واغراض يتزايد عددها كل يوم ، والناس في قشور حواسهم ممعنون متصرفون لاهون ، ولا يفطنون ان الحقيقة وان السعادة هي فيهم وليست فيما تبتدعه لهم الالة من حاجات وتقدمه لهم من اغراض. وانهم عبثاً في الخارج يفتشون. ان الحضارة التقنية القائمة هي ليست بحضارة، لان الحضارة الحقيقية لا تقوم في خارج الانسان بل في داخله. انها في الشخص اي في المدرك ، لان في الاشياء والاغراض اي في المدروكات. الحضارة الحقيقية تنزع الى تحرير الانسان ، الى جعله اكثر فاكثر حرية.

وفي الحقيقة ، قليلاً ما شاهد البشر، على مر التاريخ ، عبودية اقوى واخطر واشد رباطاً للعقول وتأثيراً في النفوس من عبودية العصر الحاضر، عصر الحديد والالة ... والخطر من ذلك ان الناس ، في حركة سعيهم المستمرة وراء الاغراض الحضارية الجديدة لا يفطنون بداهة الى ما هم عليه من تعام ومن استرقاق نفسي، يزيد في كل يوم تنزلاً في طيات اللاوعي وفي عادات الحياة اليومية ، فلا يتعطلون الا عندما يوافيهم موكب الالم لما انصرفوا عنه اليه ، او عندما تقع الكارثة .

على الشرقيين منا الذين ويا للسف، يجذبهم تقليد الافرنج الاعمى ، ان يدركوا حقيقة الازمة الحضارية المنعكسة في الازمة النفسية الهائلة التي يعانيها الغرب وشعوبه ، على الشرقيين ان يعودوا الى جوهر حضاراتهم القديمة ، فلا يقتبسوا من جديد الغرب الا ما يتفق مع حاجات الانسان الحقيقية ، اي مع متطلبات حقيقة الانسان ."

(المرجع: كتابه "محطات انسانية وفكرية وسياسية في تاريخ النضال" ص. 125)

**من اقواله :**

- **الالتزام السياسي للشباب اللبناني**

بادئ ذي بدء ، يكون الالتزام بالنسبة لأنفسنا ، اي بالنسبة لحياتنا، اي بالنسبة للحياة وهل تفترق حياتنا عن حياة الاخرين وحياة جميع الكائنات.

والسياسة في معناها الاصيل هي المعالجة الفضلى او الشرعة المثلى للاشياء وللكائنات. وتكون هذه الشرعة افضل ما تكون عليه عندما تنبثق من طبيعة الكائنات ذاتها ، اي عندما تعبّر عن العلاقات التي تقوم بين هذه الكائنات في جوهرها.

هذا الالتزام يفترض ويفرض الارتباط بهذه الشرعة الداخلية والخارجية الواحدة التي تسيّرنا. يبدأ الانسان منا يعمل لأجل الطموح ، لأجل المجد، ثم لا يفتأ ان يعمل لأجل الواجب، ثم لأجل الاخرين ، ثم لأجل العمل ذاته.

والالتزام السياسي لشباب لبنان جزء من نموهم المعنوي ووعيهم الانساني وصيرورتهم .

يبدأ هذا الالتزام بوعينا بأننا جزء من جماعة ومن وطن ، ثم يتطور في العمق وفي الشمول الى المرتبة الكونية والدرجة الانسانية التي اشرت اليها. ففي ضوء هذا الشعور الكوني الانساني يتدرج شعور المسؤولية فينا ويتوزع بالنسبة للعائلة وللجماعة وللوطن وللتراث وللتطور وللضمير وللايمان الحقيقي بالانسان .

الالتزام السياسي لا يطلب من احد ، ولكن هو الذي يطلب الانسان ويطالبه بحقه فيه . الالتزام السياسي يفرض نظرية للوجود محددة ، يستوعب الانسان الاغراض وعلاقاتها بالكائنات على اساس تقديسها.

الحياة السياسية في لبنان اخذت تتطلب من الشباب ان يدخل في سياقها كي يمارس شرف القيادة الاجتماعية والتوجيه العام والقيادة مطلب الحياة منا او من بعضنا اي من الذين يتحسسون في اعماقهم بموجبات القيادة ومسؤولياتها.

(المرجع: كتابه "محطات انسانية وفكرية وسياسية في تاريخ النضال" – ص. 48 نشرت في جريدة الانباء بتاريخ 1966/1/05)

- **لبنان كشعب لا يزال في دور المخاض والتكوين**

الشعب اللبناني هو ككل شعب، تراث وواقع وتضامن وصيرورة . فالتراث هو المرتكز الاساسي الذي يغذي، بالحقيقة، شعور الوحدة والتضامن والتماسك ، وينمّي وجودية الارتباط عقلا وعاطفة . وهذا الشعور المندمج بالفهم العقلي يزاوجه ويلامحه في تصوره وتعبيره في ما تسميه الرأي العام، يبرز احياناً اي عندما ترتفع وتيرة النضال في ساعات الحق الكبرى ، فينسى هذا الشعب تناقضاته الناجمة عن عصبيات الطائفية السياسية وعن مشاعر التبعية الاقطاعية ونزوة الانسياق الزلمي وتحزبات الوجاهة ، ويتعرّى من هذه الروح النفعية البورجوازية ، يرتفع فوق مستواه لفترة قصيرة من الزمن.

ان الذهنية المتخاذلة الملتهية التي تتعمم بشكل رهيب وتسهم في نشرها وسائل الاعلام ، واثر ذلك كله في تنشئة الرأي العام والهائه ومنعه من الارتفاع الى مستوى وحدة الفكر الاجتماعي والشعور والتصرف الجماعي . فكيف للرأي العام الذي هو التعبير العملي المباشر لمفهوم الشعب ، ان ينمو وان يقوى وان يسيطر وفي مثل هذه الاجواء. ولذا نقول بصراحة ، وعن خبرة طويلة في النضال ان لبنان كشعب لا يزال في دور المخاض ، في طور التكوين .

(المرجع: كتابه "العقلانية السياسية " ص. 28 – من محاضرة عن الشعب ودوره في الندوة اللبنانية في 1963/01/14)

**مطالب ومشاريع اصلاحية**

**الدعوة الى التطهير والاصلاح والتنمية**

نلاحظ في مستوى الحكم اللبناني كلام كثير عن ضرورة التطهير والقضاء على الفساد ، ولكنه يبقى متعثراً وغير منتظم لانه يصدر عن انفعالات شخصية ويفتقر للنزاهة.

وكم كنا نريد ان يسعى هذا الحكم الى تبني خطةمنتظمة وعقلانية يعتمدها لتطهير الادارة وجهاز السياسيين ، وان يحققها فوراً، عوضاً عن التهديد والوعيد بها بصورة مجتزأة. فالقوانين اللبنانية تنص على وسائل خطة التطهير وفي رأسها : قانون الاثراء غير المشروع ، وقانون التطهير العام ، وقانون الصرف من الخدمة المدنية عند الاقتضاء. فعبثاً نحاول اصلاح الادارة والقضاء والسياسة واخلاق الناس وعاداتهم ، ان لم نبدأ من هؤلاء فلنعمد مخلصين وجادين الى تطبيق انظمة التنقية والتطهير الموضوعية ، فنتجنب الانتقاد، ولنشمل بهذا التطبيق الجميع : الموظفون والقضاة؟ والعسكريون والسياسيون وكل من مارس وظيفة عامة... هذا وجه من وجوه الثورة من فوق . الثورة على الاساليب المعتادة البالية في الترقيع.

وعلينا ان نعيد الديموقراطية بشكل كامل الى البلد ، وان نسعى الى تصديق القوانين التي تلغي المداخلات الكيفية، وان نعمد جدياً الى الغاء كل ما يعرقل ذلك.

هذه امور اساسية يجب تحقيقها الى جانب دراسة الوسائل التي تؤمّن مشاركة الطلاب والشباب والعمال والمزارعين في الحقل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وتعديل برامج التعليم ، وتحقيق مصرف الانماء، والمصلحة الحكومية لاستيراد الدواء ، والحد من غلاء بدلات الايجار واقساط المدارس ، وتأمين المساكن الشعبية لذوي الدخل المحدود.

من هنا تبدأ الثورة، ولا ثورة من فوق الا في البدء بتحقيق هذه الغايات!

(المرجع: كتابه "العقلانية السياسية " ص. 291 ، وصدر كمقال في جريدة الانباء بتاريخ 1971/2/13)

**علوم وتكنولوجيا**: هل للذكاء الإصطناعي أن يسرق منا هويتنا البشرية؟ - جريدة الجمهورية – 2023/3/31

»تتصَوّر الكثير من الأفلام حول الذكاء الاصطناعي أنه سيكون ذكيًا للغاية، ولكنه يفتقد الى بعض الصفات العاطفية الأساسية للبشر، وبالتالي يتّضح أنه خطير للغاية.«

مقولة للكاتب راي كورزويل تصِف احدى مخاطر الذكاء الاصطناعي، الفرق الوحيد هو أن هذه الأفلام قد ترجمت نفسها لتصبح واقعنا اليوم. كنّا نبصر من خلال الشاشات تلك الآلات التي تشبهنا تمامًا، يمكنها التفكير، التحليل وإعطاء إجابة أدق من البشر. لذا، دائمًا ما كان يدور في بالنا سؤال واحد، متى سنرى هذه الروبوتات ممتثلةً أمامنا؟

ربما ها نحن اليوم نعيش هذا الواقع، بالتأكيد لا نصادف كل يوم روبوت يمتلك أطراف حديدية الّا أن الذكاء الاصطناعي دخل بيوتنا جميعًا وأصبح جزءًا من يومنا. فمثلاً اذا سألتك لتعطيني مثالاً عن الذكاء الاصطناعي اليوم ستجيبني بـ.«Chat GPT»

يعتبر شات جبيتي «Chat GPT» الطبق الساخن الذي يتداوله العالم في الآونة الأخيرة، وبمعنى آخر هو شغلنا الشاغل. لا أعتقد أن أحدًا لم يسمع عن الموقع الذي بإمكانه الإجابة عن أسئلتنا المعقدة والذي لم يستطع «غوغل» الرد عليها. أكتب موضوعك وهو سيكمل عنك المقال بطريقة احترافية أو هذا ما يقال!

هل فعلاً هو احترافي؟ ان كان كذلك فيمكنه أخذ مكان الانسان بكل سهولة، ولكن هذا المقال المكتوب بأصابع وهمية لن يشبه أبدًا أنامل كاتبٍ قد جَعّدها الزمن وألّقتها الخبرة. فصحيح أن تشات جبتي يمكنه فهم الجمل العميقة ولكن لا ننسى أنه يجلب معلوماته من بيانات متوفرة على الانترنت. من ناحية أخرى نلاحظ أنّ مقالاته جامدة، كأنه يقوم بصَف الكلمات فقط اعتمادًا على قاعدة أساسية، وبطريقة ما هذا الأمر يُشبه تمامًا مادة الرياضيات التي يكرهها بعضنا لأنها تملك «قاعدة ثابتة لا تتغير.«

وحقيقةً كَبشر، نحن نحب التغير وكل ما هو فريد لأننا لا نشبه بعضنا. بالتالي قراءة مقالات مكتوبة على يد جماد لن يكتب الّا جماد هو أمر لا يحبّذه الناس. فهل ما يميّز الكاتب هو موضوعه فقط؟ وهنا عزيزي القارئ سأسألك، لم تفضّل كاتباً عن آخر؟ أو ممثلاً عن آخر؟ أو حتى مغنياً عن آخر؟ بالضبط «الأسلوب». أحيانًا قد لا تقرأ اسم كاتب المقال الا أنك ستتعرف الى هويته المنحوتة داخل أسلوبه في تناول الموضوع وحِكاية جمله. نحن نبحث عن التميّز حتى فيما نقرأه.

ولأننا بَشر سننقّب عن المشاعر هنا وهناك، نكون مغناطيسًا لما يشبهنا. وهذا أمر لا يعطيه ايّانا الذكاء الاصطناعي. بل وأكثر ما يُشكل خطرًا هو أن الخبراء لم يقتنوا «عاطفة» لما صنعوه.

الذكاء الاصطناعي لن يدوّن لك عناوين الموت والحرب في طليعة الجريدة كما يفعل البشر لأنّ انسانيتهم أنذرت حسهم العاطفي بأهمية هذا الخبر. سيخبرك أن تدوّنه لكنه لن يفعل!

الذكاء الاصطناعي لن يكتب عنك خبرتك التي تكتسبها من أخطائك كي تخطّ مسيرتك الخاصة على الصخر لا الرمل. سيُنجيك من خطأ وليس من أخطاء.

الذكاء الاصطناعي لن يفهمك أو يُترجم أحاسيسك التي نقلتها له بطريقة «إنسانية» لأنه ليس «حيًا» وغير الأحياء لا مشاعر لهم. سيخبرك أن تتوجّه لجهة مختصة فهو نفسه يعلم عدم مقدرته على مساعدتك.

قد يكون عونًا في دراستك، عملك أو حتى لتسيير جزء من حياتك اليومية وبالفعل لهذا صُنعت التكنولوجيا والتطور، بهدف مساعدة الانسان. الّا انها ليست موجودة لأخذ وظائفنا أو حتى كي تُدخل عقولنا بسبات وركود.

بعضنا قد يستعمله بطريقة توهِمنا بذلك، ولكننا كبشر لن ننتمي الّا للعشوائية فالتنظيم الجامد والخط المستقيم تمامًا لا يغرينا. إن لم نترك أثر الرصاص الممحي على الورق بفِعل أخطائنا أو أثر «طعج» الصفحات داخل كتاب جديد لأننا لم ننتبه، لن نكون قد عشنا حياتنا البشرية كما يجب.

الذكاء الاصطناعي لم يبدأ بـ»شات جبتي» ولن ينتهي به...

**صحة وغذاء**: 5طرق بسيطة للتخلص من التوتر – جريدة الشرق الأوسط – 2023/4/16

يمكن أن تكون الحياة مرهقة في كثير من الأحيان. كما يمكن لمتطلبات العمل والأسرة والأصدقاء والالتزامات الأخرى أن تثقل كاهل عقولنا وأجسادنا. وقد يكون من الصعب إدارة جميع مسؤولياتنا خاصة عندما نشعر بالإرهاق.

وتقول الأبحاث إن الإجهاد يمكن أن يؤدي إلى مشاكل صحية جسدية وعقلية وعاطفية وقد يسبب القلق والاكتئاب وكذلك صعوبة النوم والصداع ومشاكل في الجهاز الهضمي. كما يمكن أن يزيد أيضًا من خطر الإصابة بأمراض القلب والأمراض المزمنة الأخرى.

ووفقًا لمركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، فإن الشعور بالغضب وتغيرات الشهية وصعوبة النوم وزيادة استهلاك الكحول هي بعض الأعراض الشائعة للتوتر. لكن هناك 5 طرق بسيطة للتغلب على هذا التوتر، حسب تقرير جديد نشره موقع «OnlyMyHealth» الطبي المتخصص.

- 1خذ نفسا عميقا

وفقًا للمركز الطبي بجامعة بيتسبرغ، يعد التنفس العميق ممارسة يمكن أن تساعدك على تهدئة عقلك وتقليل تركيز هرمونات التوتر بدمك، وهذه الطريقة يمكن أن تساعدك على تحسين صحتك العامة. حيث يتيح لك التنفس العميق الاسترخاء بسرعة والتفكير بشكل أكثر وضوحًا والتركيز على ما تفعله.

- 2تدرب على اليقظة

اليقظة هي ممارسة تتضمن تركيز انتباهك على اللحظة الحالية وإدراك أفكارك ومشاعرك دون الحكم عليها. يمكن أن تساعدك ممارسة اليقظة على البقاء في الحاضر وتكون أكثر وعيًا بما يدور من حولك.

فقد وجد العديد من الباحثين أن ممارسة اليقظة الذهنية تقلل التوتر. ففي عام 2010 ، توصل تحليل تلوي لـ 39 دراسة نشرها هوفمان وآخرون، الى فائدة الحد من التوتر القائم على اليقظة والعلاج المعرفي. حيث وجد الباحثون أن العلاج القائم على اليقظة يمكن أن يساعد في تغيير العمليات العاطفية والمعرفية التي تدعم مجموعة متنوعة من الاضطرابات السريرية.

- 3تحدث الى شخص ما

يمكن أن يكون التحدث إلى شخص تثق به طريقة رائعة لتهدئة نفسك في المواقف العصيبة. يمكن أن يساعدك التحدث إلى صديق أو أحد أفراد العائلة على اكتساب منظور وإيجاد حل للمشكلة.

- 4مارس التمارين الرياضية

وفقًا لـ Harvard Health Publishing ، يمكن أن تكون التمارين طريقة رائعة لتخفيف التوتر وتهدئة نفسك. إذ يمكن أن تساعد في إطلاق الإندورفين؛ وهي مواد كيميائية يمكن أن تساعد على الاسترخاء في المواقف العصيبة وتجعلك تشعر بالسعادة.

- 5استمع للموسيقى

يمكن أن يساعد الاستماع إلى الموسيقى الهادئة على استرخاء جسمك وعقلك وخلق بيئة أكثر هدوءًا.

وتشير الأبحاث الحديثة إلى أنه بالإضافة إلى الأدوات العلاجية الأخرى للتعامل مع القلق والاكتئاب، يمكن للموسيقى أن توفر فوائد تصالحية إضافية.

وفي الاخير من المهم أن ندرك متى نشعر بالتوتر وأن نتخذ خطوات لإدارته. لكن في بعض الأحيان يمكن أن يكون الضغط أكثر من اللازم؛ لذا من المهم طلب المساعدة المهنية.

**اخبار الرابطة:**

- **الرابطة تنتخب هيئة ادارية جديدة وهذا محضر جلسة الانتخاب**

**بيروت في 13 نيسان 2023**

**محضر الجلسة الثانية لانتخاب هيئة ادارية جديدة لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط**

في تمام الساعة الحادية عشرة من ظهر يوم الخميس الموافق 13 نيسان 2023، وبناءً على الدعوة الموجهة لانتخاب الهيئة العامة لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط في مقرها في بيروت، بحضور 12 عضواً عملاً بالمادة العاشرة الفقرة 3 من النظام الاساسي للرابطة ، وقّع كل عضو امام اسمه على لائحة اسماء الاعضاء الذين يحق لهم المشاركة في الانتخاب .

وسنداً للمادة العاشرة من النظام الاساسي للرابطة ايضاً، تمّ تشكيل لجنة من ثلاثة اعضاء من اكبر الاعضاء سناّ بين الحاضرين من غير المرشحين ، لادارة جلسة الانتخاب وهم السادة: وليد خدوري – سامي سعادة – فؤاد الشعار.

وتبين ان لائحة المرشحين لعضوية الهيئة الادارية الجديدة تضم الاسماء التالية:

**عباس خلف**

**غادة جنبلاط**

**سعيد الغز**

**طارق ذبيان**

**عادل حمية**

**محمد قباني**

**نسيب غبريل**

وبما ان المادة الرابعة من النظام الداخلي، والمادة العاشرة من النظام الاساسي للرابطة تنصّان على ان الهيئة الادارية تتألف من سبعة اعضاء، وهو العدد ذاته للمرشحين ، اعلنت لجنة الانتخاب فوز المرشحين بالتزكية بموافقة جميع الحاضرين .

وختم المحضر الذي وقع عليه اعضاء لجنة الانتخاب .

- **الهيئة الادارية الجديدة للرابطة توزع المهام على اعضائها وهذا محضر الجلسة :**

بيروت في 13 نيسان 2023

محضر اجتماع الهيئة الادارية الجديدة لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط

في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من ظهر يوم الخميس الموافق 13 نيسان 2023، وعلى اثر انتخاب اعضاء الهيئة الادارية الجديدة لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط ، عقدت هذه الهيئة اول اجتماع لها للاتفاق على توزيع المهام على اعضائها.

ترأس الاجتماع الاستاذ سعيد الغز، اكبر الاعضاء سناّ وكلّف الاستاذ طارق ذبيان بمهمة امانة سر الجلسة وقرّر المجتمعون بالاجماع توزيع المهام المنصوص عنها في المادة الحادية عشرة من نظام الرابطة الاساسي على الشكل التالي:

**الاسم المهمة**

**عباس خلف رئيساً للهيئة الادارية**

**غادة جنبلاط نائباً للرئيس**

**سعيد الغز امينا للسر**

**نسيب غبريل امين صندوق**

**طارق ذبيان ممثل الجمعية تجاه الحكومة**

**عادل حمية عضو**

**محمد قباني عضو**

كما تقرر تعيين د. عايدة خداج بو فراج مستشارة ثقافية للهيئة الادارية ود. يقظان التقي مستشاراً اعلامياً للهيئة الادارية.

ثم رفعت الجلسة عند الساعة الثانية عشرة ظهراً.

امين السر رئيس الجلسة

طارق ذبيان سعيد الغز

- **الرابطة تهنئ اللبنانيين بعيد الفصح المجيد**

**بيروت في 06 نيسان 2023**

**رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تهنئ اللبنانيين بعيد الفصح المجيد**

بمناسبة حلول عيد الفصح المجيد، تتقدم رابطة اصدقاء كمال جنبلاط من اللبنانيين عامةً ومن المسيحيين خاصةً بأصدق التمنيات لهم بالصحة الجيدة والسعادة وراحة البال ، وللبنان تحقيق قيامة الدولة الراعية، والخروج من الازمات الخانقة وعودة الاستقرار والسلام.

**عباس خلف**

**رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط**

- **الرابطة تهنئ اللنانيين بعيد الفطر المبارك**

**بيروت في 18 نيسان 2023**

**رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تهنئ اللبنانيين بعيد الفطر المبارك**

بعد انتهاء الشهر الفضيل ومع حلول عيد الفطر المبارك ، تتقدم رابطة اصدقاء كمال جنبلاط من اللبنانيين عامة ومن المسلمين خاصة ، بأصدق آيات التهنئة والتبريك، وتتمنى لهم الصحة الجيدة والسعادة وراحة البال ، وللبنان تحقيق قيامة الدولة الراعية، والخروج من الازمات الخانقة وعودة الاستقرار والسلام.

**عباس خلف**

**رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط**

**من الصحافة اخترنا لكم:**

**حميدتي والبرهان على فوهة البركان – غسان شربل – جريدة الشرق الاوسط - 24 /04/ 2023**

لبعض المدن أسلوبها في إيفاد الرسائل. تحرص على تحريض الصحافي الزائر على التمهّل في تصديق كل ما سمعه من صاحب القرار ومعارضيه إذا وُجدوا. كأنها تعلن أن موعدها الحقيقي مؤجَّل باستمرار.
موعدها مع الدولة الطبيعية والمؤسسات وحكم القانون والتنمية الحقيقية. وكنت أتوهّم تلقي هذا النوع من الرسائل حين أنام في صنعاء أو بغداد أو الخرطوم. وكثيراً ما راودني إحساس أن الخرطوم تنتظر نزول الليل لتواري أحزانها في النيل، تماماً كما كانت بغداد تدسّ أوجاعها في دجلة.
وكان واضحاً أن البلاد تقيم في عهدة رجل قوي. لكنّ المدينة كانت تهمس أن البلاد مصابة بهشاشة تتخطى الدولة إلى الخريطة نفسها. وأن اجتماع الفقر والظلم والفساد والفشل يضاعف رغبة الجمر المختفي تحت الرماد في اغتنام أي فرصة للتعبير عن غضبه. وكان مجلس قيادة الثورة واجهة لرجل. وكان الحزب من القماشة نفسها. وكان التعايش بين قويين صعباً وموعوداً بالانهيار. هكذا سمعنا عن صيغة الرئيس والشيخ في اليمن.
وعن السيد الرئيس والسيد النائب في العراق. وعن الرئيس والشيخ في السودان. ولم يكن حسن الترابي يتردد في سنواته الأخيرة في إفهام الصحافي الزائر أن الشيخ هو الذي استدعى الجنرال (عمر البشير) وأرسله إلى القصر بعدما طلب منه أن يرسله إلى سجن كوبر لإخفاء هوية الانقلاب.
كانت البلاد تبدو شاسعة، لكنها في لحظة الحقيقة تنفجر وتتشظى ويتأكد أنها لا تتسع لرجلين. وكان القوي الوافد من الثكنة لا يقر للمدنيين بحق المشاركة إلا صورية. وكان صدّام شديد الحذر من جنرالات الثكن وبارونات الحزب الذين صنعهم ورشّ النجوم على أكتافهم. وكانت العقود تنقضي في تغيير الممثلين على مسرح الحكومة أو البرلمان، ومن دون أن يصبح الخبز أقل صعوبة أو المواطن أقل خوفاً.
كان الغزو الأميركي للعراق فاتحة الزلازل في القرن الحالي. سيهبُّ «الربيع العربي» في العقد التالي. خافت مصر على هويتها فاستجارت بجيشها. واشتعلت سوريا. وغاب عن المسرح لاعبان قديمان هما معمر القذافي وعلي عبد الله صالح. تأخر الربيع في مداهمة السودان، لكنه بلغه في النهاية، وكان شائكاً على ما تؤكده مدافع المتحاربين اليوم.

ما أصعب بلداننا. عثرت على الاستقلال ولم تعثر على دولة تحميه من انهيارات الداخل وتدخلات الخارج. تاريخ اليمن الحديث معقَّد كتضاريسه. وتاريخ العراق عاصف ودموي كتاريخه. وتاريخ السودان الحديث ضائع بين عسكرييه ومدنييه، وإن كان أمضى معظم وقته في عهدة «المنقذين» الوافدين من الثكن.

تاريخ السودان الحديث رجراج ومكلف. بعد عامين من استقلاله في 1956 قاد الفريق إبراهيم عبود انقلاباً أطاح الحكومة المدنية. وفي 1964 ستطيح انتفاضةٌ حكمَ عبود. سيتشاجر المدنيون طويلاً حول الدستور ومرجعياته، وفي 1969 سيطيح العسكريون المدنيين المتصارعين على السلطة. سيقيم جعفر نميري طويلاً لكنّ انتفاضة ستطيح حكمه في 1985. زعمت الأحزاب والنقابات أنها تعلمت من الماضي، وأنها لن تسقط مجدداً في الفخ القديم. في 1989 أطاح انقلاب برئاسة الفريق عمر البشير حكومةَ رئيس الوزراء الراحل الصادق المهدي. وسيقيم البشير طويلاً، وفي عهده الشائك سيختار جنوب السودان الطلاق فتولد للبلاد خريطة جديدة أقل من تلك التي كانت يوم الاستقلال. تَشارك البشير مع الترابي ولعب السودان أدواراً إخوانية تفوق قدرته على الاحتمال. تَشارك البشير مع الترابي ثم تشاجر معه. وفي الحالين خرج السودان خاسراً. رقص البشير بالعصا محتفلاً وتوهّم مناعةً لم تكن. وفي 2019 وعلى وقع انتفاضة جديدة تشارك الجنرالان عبد الفتاح البرهان ومحمد حمدان دقلو (حميدتي) في إطاحة الرجل الذي صعدا في ظله. كان الحديث عن مرحلة انتقالية وحكم مدني، لكنّ الجنرالين تشاركا مجدداً في 2021 في إطاحة الحكومة المدنية.

كانت الشهور الماضية حافلة بالمناورات. بين العسكريين والمدنيين. وبين العسكريين و«العسكريين». وفي الأسابيع الماضية بدت الهوة واضحة بين البرهان رئيس المجلس السيادي ونائبه حميدتي. بين الجيش بقيادة البرهان و«قوات الدعم السريع» بقيادة حميدتي، وهي قوات شبه عسكرية كانت قد نجحت في انتزاع اعتراف بشرعيتها، من دون التسليم جدياً بالتسلسل الهرمي. كان من الصعب توقع قبول «الحشد الشعبي» السوداني بزعامة حميدتي بالذوبان في مؤسسة الجيش، ليس فقط بسبب بصمات ولادته في دارفور وزمن الجنجويد ومآسيه، بل أيضاً بسبب تحوله جزيرة لها مناجمها في الداخل وعلاقاتها في الخارج.

في 15 أبريل (نيسان) الحالي، باحت المدافع بما تخفيه الصدور. تحول الشريكان السابقان عدوين لدودين. معركة بلا رحمة انتقلت إلى المدن والأحياء. ليست مجرد كراهية فاضت بين جنرالين. إنها أبعد وأخطر. مشهد الدول تُجلي رعاياها من السودان يوحي بأن البلد مدفوع نحو أيام رهيبة. والسودان شاسع لا يستطيع الانتحار وحيداً. إنه بلاد هشّة مجاورة لسبع دول لا يستطيع بعضها إخفاء هشاشته وقابليته للاشتعال.

السودان بلد متعدد. «جيوش» وانتماءات وولاءات وكراهيات. غياب أي خيط عسكري ناظم للخريطة الحالية سيُغري بعض الأطراف بالقفز من القطار للعيش في ظل جيوش صغيرة تشبهها. لا تحتاج بعض

الميليشيات إلى إعلان ولادتها فهي موجودة أصلاً. يكفيها نزع عباءات التنكر. ولا يحتاج الانتقال إلى الحرب الأهلية إلى الكثير من عيدان الثقاب.

المشهد السوداني مخيف والمشهد الإقليمي معقَّد. التجاذب الدولي في القارة السمراء والسودان يصبّ الزيت على نار المعارك. والحديث عن جماعة «فاغنر» وأخواتها لم يعد مجرد همس خلف ستائر مسدلة. انفجار السودان يطرح موضوع مياه النيل وأمن شريان تجاري حيوي هو البحر الأحمر. يطرح أيضاً انتقال النار السودانية إلى الجوار وإمكان عثور «القاعدة» و«داعش» على مواقع للتحصن داخل الخراب السوداني. كما يطرح حصول أمواج جديدة من اللاجئين والنازحين.

للمنطقة والعالم مصلحة فعلية في إنقاذ السودان من الانتحار الكامل بشعبه ومنطقته. لا يمكن إخماد حريق بهذا الحجم إذا طال. لا بد من دولة وشرعية لمنع تطاير شرارات الانهيار السوداني في الداخل والخارج. المؤسف أنَّ الجنرالين يتصرفان كأن السودان انزلق إلى مرحلة فوات الأوان. قال البرهان إنه لن يخرج إلا في نعش. حميدتي يفكر بالأسلوب نفسه. إنها مدرسة القصر أو القبر. يتصارع حميدتي والبرهان على فوهة البركان. وضبط انبعاثات البركان الأوكراني أسهل من ضبط حمم البركان السوداني إذا اشتعل على مصراعيه.

**الطائرات المسيّرة تُغيّر موازين القوى – رواد مسلم – جريدة نداء الوطن – 2023/4/26**

كشفت الحرب الروسية - الأوكرانية عن مدى تحول طبيعة الحرب التقليدية بين الجيوش، التي كانت تعتمد على المشاة والدبابات والمدفعية الثقيلة وسلاح الجو والمخابرات، لتحقيق الميزة العسكرية من خلال التخطيط الدقيق لإستخدام تلك الأسلحة مندمجةً لتحقيق النصر. لكن ثورة التكنولوجيا العسكرية الحديثة غيّرت في وجه المعركة، وهو ما يتضح من خلال الاستخدام المكثف مؤخراً للطائرات المسيّرة التي أصبحت مكوناً رئيسياً من المعادلة، فباتت جزءاً لا غنى عنه في الحرب على مدى العقدين الماضيين.

أحدث استخدام الطائرات المسيّرة فرقاً جوهريّاً في ساحات المعارك، على مستويات عدّة، من الإستطلاع والرصد والمراقبة، إلى التعقّب والهجوم، فأثبتت فعاليتها ورسّخت لنفسها مكانة مركزية في العمليات

العسكرية المعاصرة، وغيّرت قواعد القتال الميداني، فأظهرت دول عديدة وبعض الجماعات المسلحة حرصها على امتلاكها بمختلف أنواعها وأحجامها واستخداماتها، حتى أصبحت المسيّرات عنصراً أساسياً وسلاحاً عضوياً لا يمكن القتال بدونه. فالعالم اليوم في سباق للتسلّح بالطائرات المسيّرة وتطوير منظومات دفاع جوي مضادة لها.

دخلت ست دول في مجال تصنيع وتصدير الطائرات المسيرة، تأتي الولايات المتحدة في مقدّمها في مجال تصنيعها، أهمها «ام كيو-1 بريداتور» و»أم كيو-9 ريبر»، اللتان تعتبران من أهم المسيّرات في الأسطول الجوي الأميركي، وقد تم إستخدامهما بشكل واسع في أفغانستان والعراق لتعقب قادة الجماعات المسلحة. كذلك، تم استخدام المسيّرات الأميركية لاغتيال زعيم تنظيم «القاعدة» السابق أيمن الظواهري وقائد «فيلق القدس» السابق قاسم سليماني.

إسرائيل أيضاً من مصنّعي و مصدّري الطائرات المسيّرة، ومن أهمها «هيرون تي بي» الأكبر حجماً، بالإضافة إلى «هيرمس 900» التي استخدمتها إسرائيل في قطاع غزة عام 2014، وفي شنّ هجمات واغتيالات وعمليات نوعية. وتعتبر الدولة العبرية الأولى في تصدير الطائرات المسيّرة.

أمّا الصين، فقد زادت من إنتاج الطائرات المسيّرة التي تعتبر أرخص بكثير من نظيراتها الغربية، ومن أهمها «وينغ لونغ» و»دبليو جي 700» التي تتميّز بسرعتها العالية وحمولتها الكبيرة والقدرة على الاستطلاع والهجوم، فضلاً عن المسيّرات رباعية المراوح التي يتمّ تفخيخها وتفجيرها.

وبرزت تركيا بدورها في مجال تصنيع الطائرات المسيّرة في السنوات الأخيرة ولعبت المسيّرتان «بيرقدار» و»تي إيه أي أنكا» دوراً مهمّاً في ليبيا، وفي إنتصار أذربيجان على أرمينيا في الحرب الأخيرة، كما استخدمت الطائرتان بشكل واسع من قبل القوات الأوكرانية في استهداف القواعد الروسية.

في المقابل، استخدمت روسيا الطائرات المسيّرة الإيرانية، من بينها «شاهد 136» و»مهاجر 6» وتتميّز تلك المسيّرات بخفة وزنها وإنخفاض سعرها، وتتّهم إيران بتزويد الجماعات المسلّحة التابعة لها في المنطقة العربية بهذه المسيّرات. وقد أعلن الجيش الإيراني مؤخراً حصوله على أكثر من 200 مسيّرة متقدّمة مزوّدة بصواريخ وأنظمة حرب إلكترونية، ذات مدى بعيد تمكّنه من اختراق العمق الاستراتيجي للأعداء.

لهذه المسيّرات أهمية كبيرة، فهي تصفّر الخسائر البشرية بالنسبة للطيارين، وتقدّم تغطية جوية مستدامة بحيث أن بعضها يُمكن أن يُحلّق لأكثر من 60 ساعة متواصلة، وبالتالي يمكنها التسلّل بعيداً داخل أراضي العدو، ويمكنها التخفي من الرادارات ولا توجد بعد أنظمة دفاع جوي مضادة لها، كذلك فإن الصورة المباشرة التي تنقلها عبر الأقمار الإصطناعية إلى غرف العمليات هي مباشرة.

ويمكن أيضاً استخدامها في عمليات البحث والإنقاذ والدعم اللوجستي والمراقبة، ويمكن تزويدها بأجهزة استشعار لاكتشاف وتتبّع تحرّكات العدو، فضلاً عن توفير الوعي الظرفي في الوقت الفعلي للقادة العسكريين فتؤمن المرونة لقائد المعركة المتواجد في هذه الغرف وتمكّنه من إعطاء الأوامر السريعة للعسكريين في الميدان.

ويمكن تحديد الأهداف البعيدة وشنّ هجوم دقيق جدّاً لأهداف يمكن أن تكون عابرة للقارات عبر الأقمار الإصطناعية، فالبعض منها يمكن أن يحمل 16 صاروخاً موجّهاً بالليزر. كذلك، فإنّ مصروفها من الوقود وقطع الغيار قليل. فهي تؤمن خدمات لا يمكن أن تؤمنها الطائرات الحربية التي يكون الإعتماد الأساسي على الطيار بتقدير المخاطر وتحديد الأهداف لضربها.

يتمّ حاليّاً تطوير طائرات مسيّرة صغيرة جدّاً يمكنها أن تدخل البيوت مثل «الدبور الأسود» الذي تطوّره الولايات المتحدة، وزنها 16غراماً وهي طوافة مسيّرة صغيرة جدّاً تستخدمها القوات الخاصة في مهام الإستطلاع والمراقبة، ويعمل محرّكها على الكهرباء، أي بلا صوت، ويتم استخدامها في الحرب الأوكرانية حاليّاً.

بالطبع غيّرت الطائرات المسيّرة في موازين القوى فبات إمتلاكها يقدّم تفوّقاً واضحاً في القدرة القتالية، وهناك تطوّر سريع في مجال الطائرات المسيّرة يسير مع تطوّر التكنولوجيا الإلكترونية، والدول المصنّعة تستفيد إقتصاديّاً من خلال تصديرها، ومن الواضح أنها تشكّل خطراً على الأمن القومي للدول، خصوصاً أنه لا يوجد قانون دولي ينظّم عملها ويحدّد طريقة إستخدامها، فالجميع يمكنه أن يستخدم المسيّرات ويطوّرها ويرسلها لأعمال حربية أو إرهابية أو إستطلاعية.

**"ناتو" على حدود روسيا... وموسكو تعزّز قدراتها غرباً – رائد جبر – جريدة الشرق الاوسط – 2023/4/22**

لم يشكل الإعلان الرسمي عن انضمام فنلندا إلى حلف شمال الأطلسي «ناتو»، يوم 4 أبريل (نيسان) الحالي، نقطة التحول الأكبر في تاريخ علاقات الحلف الغربي مع الروس. وروسيا «المعاصرة»، التي وضعت على كتفيها العباءة السوفياتية، وحملت تركة الدولة العظمى في السابق لعقود، واجهت عدة مراحل لتوسع الحلف على مقربة من حدودها. وبعد ضم الجزء الأعظم من بلدان النفوذ السوفياتي السابق، في شرق أوروبا، خلال عام 1999، واصل الحلف تمدده داخل جغرافيا الاتحاد السوفياتي السابق، عبر انضمام جمهوريات حوض البلطيق (لاتفيا وإستونيا وليتوانيا) عام 2004، وإطلاق مسار «الشراكة الأطلسية» مع عدد من البلدان الأخرى، وعلى رأسها أوكرانيا وجورجيا، وبدرجة أقل مولدافيا. هذا الأمر أثار غضب «الكرملين»، الذي جادل، لسنوات، بأن الحلف «خان تعهداته» الشفهية، عندما وعد بألا يتوسع شرقاً، بعد «اتفاق توحيد ألمانيا»، أما النتيجة فكانت حرباً في جورجيا، عام 2008، عطّلت مسيرة تكاملها مع أوروبا، أو انضمامها إلى «ناتو»، ثم حرباً انفصالية مدمّرة في أوكرانيا أطلقت شرارتها الأولى في 2014، ولم تلبث أن أشعلت، في 2022، مواجهة كبرى ما زالت تداعياتها تتصاعد.

عنوان المواجهة في أوكرانيا، كان منع هذا البلد من التحول إلى قاعدة أمامية لـ«ناتو»، على مقربة من حدود روسيا، وإجبار الغرب على إعادة النظر في مواقفه، وتحويل «التعهدات الشفهية»، في السابق، إلى اتفاق أمني مكتوب ومُلزِم للأطراف، ويحدد مناطق النفوذ ويحترم المصالح المتبادلة.

ولكن في غمار تطورات متسارعة، لم يخطر في بال «الكرملين» أن المرحلة الجديدة للتوسع الأطلسي ستكون على حدود روسيا الشمالية الغربية. وبعدما كان الهدف المعلَن من الذهاب إلى أوكرانيا منع اقتراب الحلف من الحدود، تُعِدُّ روسيا، اليوم، لواقع جديد تغدو معه البنى التحتية لـ«ناتو» على بُعد 200 كيلومتر فقط من عاصمة القياصرة «سان بطرسبورغ.«

لقد غيّرت الحرب في أوكرانيا الوضع الأمني في أوروبا كلياً، وأعادت التداعيات الأولى بانضمام فنلندا رسمياً إلى الحلف، وانتظار استكمال انضمام السويد، قبل قمة الحلف المقرّرة في بداية يوليو (تموز) المقبل، طرح السؤال الذي تكرّر طويلاً، خلال الأشهر الماضية: هل أصبحت روسيا أكثر أمناً بعد الحرب الأوكرانية؟

-نتائج أولية مباشرة

في النتائج الأولية المباشرة، فإن وجود فنلندا ضمن «ناتو» يعني أن طول الحدود المشتركة بين الدول الأعضاء في الحلف مع روسيا - التي يُنظر إليها حالياً على أنها «معسكر الأعداء» - يتضاعف ليصل إلى 2600كيلومتر. وهذا «السيناريو» سيعني أن الحلف سيعمل على زيادة قدراته ونشر بناه التحتية على طول هذه المسافة، التي باتت تحتاج إلى حماية مباشرة وقوية. وهو أمر قد تضطر موسكو إلى الرد عليه بخطوات سريعة وفعالة لحماية مناطقها الغربية بمواجهة التطويق العسكري الكامل.

لكن ثمة تداعيات عدة أخرى لا تقتصر على الملفّين الأمني والعسكري اللذين يتطلبان من موسكو تخصيص موارد هائلة، وهي تنسحب على كل الملفات المتعلقة بالتوازن الاستراتيجي، والمصالح المتعددة في مناطق حيوية، كملف حوض البلطيق الذي غدا واقعياً «بحيرة أطلسية.«

هذا الأمر يزيد أعباء موسكو الأمنية والعسكرية والاقتصادية، ويعقِّد التنافس على منطقة القطب الشمالي، حيث تخوض موسكو، منذ سنوات، مواجهة دبلوماسية وأمنية وعلمية واستخباراتية قاسية لانتزاع الاعتراف بحقوقها فيها.

وقبل ذلك كله، لا بد من إلقاء نظرة تاريخية لتحديد الفروقات، بالنسبة إلى موسكو، بين خطوات فنلندا والسويد. هنا تكمن اختلافات لها أهمية خاصة؛ لأن انضمام فنلندا إلى الحلف الأطلسي شكّل امتداداً طبيعياً للمواجهة التاريخية مع الروس، خلافاً للوضع مع السويد الذي شكّل الحياد بالنسبة إليها جزءاً من هويتها الوطنية وثقافة شعبها، ما يعني أن هذا التحول يشكل علامة فارقة تضاف إلى النتائج الأولية الكبرى للحرب في أوكرانيا، مثل إطلاق ألمانيا أكبر برنامج تسليح في تاريخها المعاصر، وميل أوروبا عموماً إلى العسكرة

في مواجهة طموحات «الكرملين.«

-الواقع الجيوسياسي

لطالما كان موضوع التخلي عن سياسة «عدم الانحياز» حاضراً في فنلندا، رغم الإجماعين الاجتماعي والسياسي على أنه لا جدوى من ذلك، فقد ظلت الهواجس المتعلقة بإمكانية حدوث مواجهة عسكرية جديدة في أوروبا لمدة 30 سنة، حاضرة في سياسات هلسنكي، وإن كانت النخب السياسية هناك لا تميل كثيراً إلى التشاؤم في هذا الأمر.

وكما هي حال أكثرية شعوب أوروبا، صدمت عودة الحرب إلى أوروبا الفنلنديين، الذين قرروا فوراً التخلي عن «عدم الانحياز»، والانضمام إلى «ناتو». الجدير بالذكر هنا أنه لم يدُر أي نقاش تقريباً حول ما إذا كان الوضع المحايد ليس طريقة أكثر موثوقية لضمان الأمن القومي، إذ اعتُبرت العضوية في كتلة عسكرية هي الخيار الوحيد.

وصحيحٌ أن انضمام فنلندا إلى «ناتو» كان أحد الموضوعات الرئيسة في النقاش الداخلي، خلال الأشهر الأخيرة، لكن الفنلنديين كانوا قد ناقشوا هذه القضية منذ سنوات عدة. وفي عام 2016، بعد مرور سنتين فقط على ضم شبه جزيرة القرم، واندلاع المواجهة في أوكرانيا وحولها، نشرت وزارة الخارجية الفنلندية تقريراً عن العواقب المحتملة لمثل هذه الخطوة. وعرض التقرير 3 استنتاجات رئيسة؛ أولها أن مسألة الانضمام يجب أن تُحسم في استفتاء. واتضح لاحقاً أن التصويت على المستوى الوطني ما عاد مطلوباً؛ لأن الأحداث الأخيرة ضمنت بالفعل دعماً عاماً واسعاً للانضمام إلى «ناتو.«

أما الاستنتاجان الثاني والثالث، وهما الأكثر أهمية، فقضى أحدهما بأن تنضم فنلندا إلى «ناتو» برفقة السويد، وقضى الآخر باعتبار روسيا مصدر التهديد الأساسي لأمن البلاد. وكانت الخلاصة أنه على فنلندا مواجهة طموحات موسكو؛ ليس لمفردها، بل مع دول الحلف الأخرى.

الواقع أنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، اقتنع الفنلنديون بأنهم يستطيعون ضمان أمنهم، من خلال الانضمام

إلى الاتحاد الأوروبي وحده. وفي هذا، بالمناسبة، اختلفوا مع السويديين، الذين كان الاتحاد الأوروبي، في الأساس، شريكاً تجارياً لهم. وهذا جزئياً هو سبب إضافة ما يسمى «خيار ناتو» إلى عقيدة الأمن القومي الفنلندي في عام 2004. وبعدها، فإن «خيار ناتو» شكّل انعكاساً للبراغماتية المتأصلة في الفنلنديين، بعكس السويديين الذين كان رفض الانضمام إلى التحالفات العسكرية جزءاً من هويتهم الوطنية. فبالنسبة لفنلندا، الحياد ليس أكثر من ضرورة ووسيلة لضمان بقائها.

-حرب غيّرت قناعات

قبل الحرب الروسية في أوكرانيا، اعتقدت فنلندا أن التعاون الوثيق مع «ناتو»، والتكامل العسكري مع السويد - الذي يتعمق منذ عام 2014 - والتعاون المتزايد مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، عوامل كافية لضمان أمنها، لكن مع هذا، سارت هلسنكي بحذر؛ لأنها لم ترغب في قطع كل أشكال التعاون مباشرة مع موسكو، ومع ذلك اتضح، في النهاية، أن روسيا نفسها هي التي انفصلت... ليس فقط عن فنلندا، ولكن أيضاً مع أوروبا والغرب بأَسْره.

كان من الطبيعي أن توقظ الحرب الأوكرانية ذكريات الفنلنديين حول أحداث عام 1939، عندما أنكر الزعيم السوفياتي جوزيف ستالين حق فنلندا في الوجود، وأطلق العنان لـ«حرب الشتاء». وبعد مرور أكثر من 80 سنة، كانت الحرب الأوكرانية، وليس تصريحات موسكو بـ«أنه ليس لفنلندا والسويد الحق في الانضمام إلى ناتو»، السبب في تغير المزاج الشعبي.

-سنوات من التحضير

مع ذلك، بدأت فنلندا الاستعداد لمواجهة محتملة مع جارتها الشرقية العملاقة منذ وقت طويل، وأدى العمل المستمر على تعزيز القدرات الدفاعية إلى جعل فنلندا مالكة أقوى القوات المسلَّحة في شمال أوروبا، إذ لا يزال فيها نظام التجنيد الشامل الإلزامي للخدمة العسكرية، ويمتلك الجيش الفنلندي أيضاً عدداً كبيراً من جنود الاحتياط الذين يشاركون بانتظام في التدريبات العسكرية.

تعتز فنلندا بتقاليدها العسكرية الطويلة، وبعكس السويد أو ألمانيا، على سبيل المثال، لم تنتقل من الدفاع الإقليمي إلى الدفاع السريع، بل دأب الجيش الفنلندي دائماً على تقييم مدى ملاءمة المشاركة في العمليات الاستكشافية، من حيث حجم المساهمة في تعزيز الدفاع الإقليمي.

من جهة ثانية، تفيد تقارير بأن وحدات مدفعية الجيش الفنلندي هي الأكبر في أوروبا، وكان لإرث الحرب العالمية الثانية تأثير في ذلك، بما يتوافق تماماً مع القول الستاليني «المدفعية هي إله الحرب». وأيضاً يشير خبراء إلى أن المهندسين العسكريين الفنلنديين متخصصون من الدرجة الأولى في تجهيز الخطوط الدفاعية والعقبات والفِخاخ وتعدين التضاريس.

أما بالنسبة للطيران، فبعدما استقبلت القوات الجوية الفنلندية 64 مقاتلة من طراز «إف 35»، ستحلُّ محل طائرات «إف 18» الموجودة حالياً في الخدمة، سيتيسر للقوات الجوية الفنلندية، بالتعاون بسلاسة مع أعضاء «ناتو»، بما في ذلك ضمن «القوات المشتركة لشمال أوروبا»، التي تشارك فيها الولايات المتحدة بريطانيا، والنرويج، وإيطاليا، وكندا، وبولندا، والدنمارك، وهولندا.

وبالإضافة لما سبق، تعمل عضوية «ناتو» على دمج القوات المسلَّحة الفنلندية بشكل أفضل في التحضير والتخطيط مع الحلفاء الآخرين، وقد شاركت قوات فنلندا، بانتظام، في تدريبات «ناتو» بصفتها شريكاً منذ بعض الوقت.

وقد أورد تقريرٌ، صدر، نهاية العام الماضي، عن «مركز ويلسون» في واشنطن، 3 مجالات رئيسة يتوقع أن تفيد فيها فنلندا الحلف: قوات الاحتياط، والوصول إلى التكنولوجيا، وقوات المدفعية. ويشرح التقرير «أن قوات المدفعية الفنلندية هي الأكبر والأفضل تجهيزاً في أوروبا الغربية... ومع حوالي 1500 قطعة مدفعية، بما في ذلك 700 مدفع هاوتزر، و700 مدفع هاون ثقيل، و100 قاذفة صواريخ متعددة، تتمتع المدفعية الفنلندية بقوة نيران أكبر، مما تستطيع القوات المسلَّحة المشتركة لبولندا وألمانيا والنرويج والسويد حشدها حالياً.«

وينوّه تقرير المركز أيضاً بالمستوى العالي من الأمن السيبراني في فنلندا، مذكّراً بأن البلاد هي موطن شركة

نوكيا، التي هي «المزوِّد الرئيسي للبنية التحتية لشبكات الجيل الخامس»، كما أنها واحدة من أكبر 3 مزوّدين للبنية التحتية للجيل الخامس في العالم.

وتابع التقرير أيضاً أن فنلندا تستطيع تجنيد 900 ألف جندي احتياطي سبق تدريبهم بصفتهم مجندين في قواتها المسلحة، على الرغم من حقيقة أن عدد القوات المسلحة الفنلندية في زمن الحرب يبلغ 280 ألف فرد عسكري.

يضاف إلى هذا كله حقائق التاريخ والجغرافيا، إن إلقاء نظرة واحدة على الخريطة كافٍ لفهم أنه من منظور أوسع، سيكون لانضمام فنلندا والسويد إلى «ناتو» عواقب سياسية وأمنية وعسكرية خطيرة على موسكو. ويكفي القول إن لدى روسيا وفنلندا حدوداً مشتركة ضخمة بطول 1300 كيلومتر من المناطق المشجرة وذات الكثافة السكانية المنخفضة، من مورمانسك، إلى بطرسبورغ. وليس من الواضح كيف ستدافع موسكو عنها، على الرغم من إعلان وزارة الدفاع الروسية عن برنامج ضخم لاستحداث قطع عسكرية جديدة وإعادة توزيع مناطق الانتشار على الحدود الشمالية والغربية.

وللتذكير، تقاسمت روسيا، حتى لحظة انضمام فنلندا إلى «ناتو»، حوالي 1215 كلم من الحدود البرية، مع 5 أعضاء في الحلف هم النرويج وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا.

-طريق السويد

طريق السويد إلى الحلف لم يكن سهلاً أيضاً، مع أن الموقف السويدي يظل أكثر توقعاً إلى حد ما، إذ قالت رئيسة الحكومة السويدية ماجدالينا أندرسون، العام الماضي، إن ستوكهولم «ستدرس، بسرعة وبشمولية، الوضع الأمني الجديد». ويشرح خبير الدفاع جاكوب ويستبرغ: «في السويد نعتقد أنه على مدار 200 سنة، منذ عهد نابليون، كان لدينا سلام؛ لأننا رفضنا دائماً التحالفات العسكرية»، ثم يستدرك مضيفاً أن هذا التصور الذاتي للحياد الفعال يتعرض، الآن، للتهديد، «وعلينا الآن أن ننظر إلى الوضع الأمني بطريقة مختلفة تماماً. كانت الحرب ضد أوكرانيا نقطة تحوّل.«

للموافقة على الانضمام إلى «ناتو»، تعيَّن على الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الحاكم في السويد، تغيير موقفه الأولي بشأن هذه القضية. وإذا انضمت السويد - كما هو متوقع قريباً - إلى الحلف، فسيتغير الميزان الاستراتيجي كلياً في الشمال الأوروبي. ومع أنه ليست للسويد أي حدود مباشرة مع روسيا، سيغدو أسهل على «ناتو» إجراء عمليات واسعة في بحر البلطيق، وفي هذه الحالة ستكون جميع الدول، التي لها منفذ إلى بحر البلطيق، باستثناء روسيا، أعضاء في الحلف.

أيضاً، يعني انضمام السويد إلى «ناتو» انتقال أراضي جزيرة غوتلاند، الواقعة في هذا البحر، إلى سيطرة الحلف. ووفق الخبير ويستبرغ، «سيكون من الأصعب، بالنسبة لروسيا، العمل في بحر البلطيق، ما يعني تحوله إلى بحيرة أطلسية، فضلاً عن أن السويد تمتلك 5 غواصات حديثة جداً ستكمل أساطيل بولندا وألمانيا.«

أيضاً، تمتلك القوات الجوية السويدية أكثر من 100 مقاتلة حديثة، وهذا، مع أنه، على مدى العقود الماضية، جرى تخفيض القوات البرية السويدية بشكل كبير، كما هي الحال في عدد من دول «ناتو». ويتوقع ويستبرغ مرور 10 سنوات قبل تغيير هذا الوضع.

ردود الفعل الروسية على التمدد الأطلسي

<كما هو متوقع، تعمل القيادة الروسية على التحرك بسرعة، لمواجهة تداعيات توسيع أسرة «ناتو». وقد بدأت موسكو، بالفعل، تحركات لتعزيز تجميع القوات البرية والدفاع الجوي بشكل جدي، وأيضاً نشر قوات

بحرية كبيرة في خليج فنلندا، كما لوَّحت بنشر أسلحة نووية في منطقة حوض البلطيق.

**فنلندا تنضم لـ«ناتو» والسويد على طريق الانضمام (رويترز(**

غير أن التداعيات الأساسية، بالنسبة إلى موسكو، قد تظهر على محورين، وفقاً لخبراء:

-المحور الأول يتضح مع مدى جدية «ناتو» في نقل بناه التحتية العسكرية إلى مقربة من الحدود الروسية،

وهذا الأمر بدأت موسكو التحضير له، من خلال قرارات توسيع نشر الأسلحة النووية لتشمل بيلاروسيا ومناطق في الشمال الروسي.

-المحور الثاني يكمن في تعزيز نزعة الانتقال من «الحياد» إلى «معسكر الأعداء»، ليشمل كل أوروبا، التي لم يتبق فيها إلا 3 دول تقف رسمياً على الحياد، هي سويسرا والنمسا وآيرلندا.

من الناحية الاستراتيجية، يقول خبراء في موسكو إنه بالنسبة إلى روسيا، لا يزال الدور الرئيس في إعداد القدرات العسكرية يلعبه الساحل في منطقة مورمانسك، حيث تحتفظ روسيا بقوات لضربة نووية انتقامية، في حين أن أهمية بحر البلطيق ثانوية، حتى لو كانت طرق النقل التي تربط بين بطرسبورغ وكالينينغراد تمر عبرها.

بسبب هذه الظروف، جزئياً، فضّلت الأوساط الرسمية والإعلامية الروسية تجنب التهويل من تداعيات انضمام فنلندا والسويد لاحقاً إلى «ناتو»، لدرجة أن نائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري ميدفيديف - الذي تحوَّل إلى أحد أبرز «الصقور» خلال الحرب الأوكرانية - تعمّد التقليل من أبعاد الخطوة، واكتفى بتكرار صياغة «الكرملين» أن «قرار فنلندا والسويد للانضمام إلى الناتو خطأ فادح، ستقدم روسيا إجابة متناسقة عليه.«

إلا أن خبراء يشيرون إلى أن التداعيات البعيدة المدى ستكون أخطر على روسيا من مجرد مواجهة انتشار عسكري محدد على مقربة من الحدود. كذلك فإن التداعيات النفسية والسياسية مع حال التغيير الشامل في المزاج الأوروبي ستكون بدورها لها آثار أعمق وأبعد مدى.

**الانقسام الفلسطيني... الوسطاء يحجمون! – نبيل عمرو – جريدة الشرق الاوسط – 2023/4/22**

بذلت مصر جهودا حثيثة قادها بدأب وتصميم وصبر المغفور له الوزير عمر سليمان، وازدهر خط القاهرة – رام الله – غزة، بحركة نشطة لمبعوثين على أعلى مستوى بحيث لم يبق فلسطيني ذو صلة بالانقسام إلا وجرى التشاور معه، بصرف النظر عن حجمه ومدى نفوذه، ولمرات عدة جمعت القاهرة كل الفصائل، والعديد من الشخصيات المستقلة لمناقشة سبل الخروج من الانقسام، وأعد الخبراء المصريون المتمكنون من أدق تفاصيل الحالة الفلسطينية، أوراق عمل لم تترك شاردة ولا واردة إلا وتطرقت إليها، ووضعت خططا عملية لدمج القوى المنقسمة في إطار وحدوي جامع عنوانه العام منظمة التحرير والسلطة الواحدة، ومحتواه العملي التطبيقي، ترتيبات محكمة خصوصا على الصعيد الأمني، والدمج التدريجي للقوات والمهمات والمسؤوليات، وكيفية فتح معبر رفح، الرئة الغزية الوحيدة، التي تأثرت كثيرا بمغادرة القوة الدولية المتفق على دورها في أمر الدخول والخروج، ومن يتموضع في المعبر ومن يحرسه بحيث تقرر توزيع القوات المسؤولة بدقة تجنبا للاحتكاكات، ولتوفير تنقل منتظم لأهل غزة ذهابا وإيابا.

كل ذلك - وكثير غيره - جرى بحثه في مصر، والاتفاق عليه والاحتفال بإنجازه.

غير أن ما كان يحدث بعد كل فعالية أدتها مصر، هو ذلك الاختلاف الكلي بين حسابات الحقل ومحصول البيدر، فإذا بكل ما اتفق عليه، ينسى لمجرد عودة كل طرف إلى أرض الانقسام، من دون أن تتاح أي إمكانية جديدة لتطبيق الذي اتفق عليه أو حتى بعض منه، والأمر في هذه الحالة لا يتوقف عند نقطة معينة بل يتراجع على نحو يتعمق فيه الانقسام ويتحول إلى انفصال كما تتحول فعاليات إنهائه إلى حالة مستحيلة تجعل المتدخلين الرئيسيين، وأهمهم مصر، يقتربون من اليأس كما لو أنهم حيال مأزق لا مخرج منه.

في لقاء تقويمي صريح كان موضوعه... لماذا كل هذا الفشل؟ رغم الجهود الجبارة التي تبذل ورغم إجماع أطراف الانقسام على حجم الخطورة الناجمة عن استفحاله، أفصح المغفور له عمر سليمان عن كلمة السر: «إن السبب هو غياب الرافعة الفلسطينية – الفلسطينية، التي من دون وجودها لا أمل في نجاح أي جهة أخرى، مهما بلغت قوة نفوذها.«

وهذا يعني أن الدور الأساسي ينبغي أن يكون للفلسطينيين فيما بينهم، وما على الآخرين إلا تقديم المساعدة والرعاية وتوفير المكان إذا ما تسبب الاحتلال في منع قادة ومسؤولين من الوجود بحرية على أرض الأزمة، وفي جهود الحل.

بعد ما يزيد على خمس عشرة سنة من الانقسام وأكثر من مائة محاولة من قبل الوسطاء لإنهائه، بقي الوضع

على حاله، وتكرس عمليا وجود شرعيتين في بلد واحد، وشعب واحد، ينتظره مصير واحد، شرعية في رام الله تسمى «الرسمية أوالدستورية»، وفي غزة تسمى شرعية الأمر الواقع، وهذا أنتج حالة متفردة لا مثيل لها في أي زمان ومكان، وهي أن السلطة في رام الله معارضة في غزة، والسلطة في غزة معارضة في رام الله، ذلك لم يكن حالة عابرة بل تكرس بوصفه حالة دائمة.

لم يبقَ بلد إلا ودخل في وساطة لإنهاء الانقسام، ولم ينج متدخل من فشل كان في غنى عنه، وأخطر ما في الأمر أن القوى السياسية الفلسطينية من صانعة الانقسام، قيدت نفسها بنفسها ولم يعد بوسعها فعل شيء سوى الانتظار قرب الهاتف، لعل متدخلا جديدا أو قديما يدعو القوم إلى ضيافة.

كل الذين تدخلوا أو توسطوا كانوا من ذوي النيات الحسنة ممن لهم مصلحة في إغلاق الجرح الفلسطيني النازف. والأمر بعد كل ما حصل صار بحاجة إلى إعادة النظر في كيفية التدخل والوساطة، فمن يرغب في ذلك فليقل للفلسطينيين اتفقوا فيما بينكم أولا، وبعد ذلك لكم منا كل ما يوفر تطبيقا لما تتفقون عليه.

ولأن علة العلل تكمن في تركيبة الطبقة السياسية الفلسطينية التي تنتمي كلها إلى زمن مضى، فلا مناص من أن يساعد كل حريص «ولو بالنصح» على تجديد هذه الطبقة، ليس بالاستنساخ ولا بالتواطؤات بل بذهاب الجميع إلى صندوق الاقتراع، فمن خلاله تتوحد الشرعيات في واحدة ويضع الفلسطينيون أقدامهم على أول الطريق المفضية إلى وحدتهم التي من دونها يتراجع وينهار كل شيء. وحين ينجح الفلسطينيون في ترميم نظامهم السياسي وتوحيد شرعيتهم، ينجح ذوو النيات الحسنة في مساعدتهم.

**لغط اميركي حول فرض السيارة الكهربائية اجبارياً – وليد خدوري – جريدة الشرق الاوسط – 25 نيسان 2023**

أعلنت «إدارة حماية البيئة» الأميركية في منتصف شهر أبريل (نيسان) الحالي عن مشروع قانون لتقليص الانبعاثات الكربونية بمنع بيع سيارات محرك الاحتراق الداخلي (التي تستعمل البنزين والديزل) المصنوعة خلال الفترة ما بين 2027 و2032. وللتأكيد على أهمية المشروع لإدارة بايدن، أعلن البيت الأبيض بدوره عن مشروع القانون الذي يهدف إلى «حماية الصحة العامة» بتقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون نحو 10 مليارات طن بحلول عام 2055، وإجبار المستهلك الأميركي على شراء السيارة الكهربائية، ومن ثم توفير شراء الوقود لكي يوفر نحو 12 ألف دولار خلال عمر السيارة.

وكما هو متوقع، انتقد الجمهوريون في مجلس النواب الأميركي مشروع القرار، متهمين الإدارة الديمقراطية بأنها تحاول أن تفرض قسراً على المستهلك الأميركي شراء سيارة من نوعية محددة، مما يعني أن الإدارة تخرق «إعلان حقوق الإنسان والمواطن الأميركي». فهذه السابقة، حسب بعض النواب الجمهوريين، ستضع

المواطن أمام خيارين، إما شراء سيارة كهربائية أو لن يكون بإمكانه شراء سيارة بتاتاً. كما احتج نواب جمهوريون آخرون بأن مشروع القانون هو بمثابة خلق سابقة «تسمح للحكومة بأن تفرض على المواطن السلعة التي تختارها وتمنعه من شراء غيرها، بحيث إنها ستستطيع مستقبلاً، مثلاً، إجبار المواطن على شراء أنواع من الأطعمة ومنع غيرها».

من ثم، حسب النواب الجمهوريين، يشكل مشروع القانون هذا الذي لا يزال يحتاج إلى موافقة السلطة التشريعية، وحيث هناك أغلبية للحزب الجمهوري في مجلس النواب، «التفافاً على القوانين الفيدرالية بالضغط على السكان لشراء السيارة الكهربائية إجبارياً».

وانتقد النائب الجمهوري دان نيوهاوس التوجه، مصرحاً: «لقد حان الوقت لكي تتوقف الحكومة عن التدخل المتزايد في حياتنا، وحماية استقلالنا الطاقوي». وأضاف النائب الجمهوري من تكساس تشيب روي، أن «سياسة إدارة بايدن الراديكالية لحماية البيئة تحاول طي ماكينة الاحتراق الداخلي إلى عالم النسيان، ويكفي هذه التخيلات الطاقوية». وأضاف أنه سيصبح من الضروري على مجلس النواب الجمهوري استعمال الموازنة لإنهاء سلاح البيروقراطية الفيدرالية هذا، ابتداء بمراجعة موازنة «إدارة حماية البيئة».

من الجدير بالذكر، كان الرئيس بايدن قد وقَّع قراراً إدارياً في شهر أغسطس (آب) 2021 يطلب فيه من «إدارة حماية البيئة» اقتراح مشروع قانون لترشيد استهلاك الوقود وتقليص معدلات الانبعاثات لأجل «معالجة أزمة المناخ». وبالفعل أوصت «إدارة حماية البيئة» باتخاذ سياسة جديدة تقضي بتغيير قرارات سابقة كان قد تم تشريعها في عهد إدارة الرئيس ترمب. ونصت القرارات عندئذ على تحديد انبعاثات الاحتباس الحراري الصادرة عن سيارات الاحتراق الداخلي، التي يتم إنتاجها خلال الفترة ما بين عامي 2023 و2026. ووصفت الإدارة هذه القوانين في حينه بأنها «الأكثر طموحاً».

يكمن التحدي الأهم لضعف مبيعات السيارة الكهربائية في الوقت الحاضر، في سعرها العالي مقارنة بسعر سيارة محرك الاحتراق الداخلي. إذ يزيد في بعض الحالات سعر السيارة الكهربائية عن مثيلتها لسيارة الاحتراق الداخلي نحو 10 آلاف دولار.

وإلى جانب الفرق في الأسعار، أشار استفتاء لوكالة «أسوشييتد برس» مؤخراً إلى أن المستهلك الأميركي يتردد في شراء السيارة الكهربائية لسببين: أولاً، ارتفاع السعر بالنسبة لسيارة الاحتراق الداخلي. وثانياً، العدد الضئيل لمحطات الشحن للسيارة الكهربائية وابتعاد المسافات فيما بينها.

وبحسب «أسوشييتد برس»، فإن نحو 60 في المائة من الذين تم استفتاؤهم قرروا تأجيل شراء السيارة الكهربائية لارتفاع سعرها، ونحو 50 في المائة أجلوا قرارهم بشراء السيارة الكهربائية لعدم توفر محطات شحن كهربائي كافية أو لعدم قرب الواحدة من الأخرى. وأجاب 19 في المائة بأنه من المحتمل جداً عدم شرائهم لسيارة كهربائية في المستقبل المنظور.

ويتضح أن أسباب التردد في شراء السيارة الكهربائية يعود إلى الوقت اللازم لشحنها بالكهرباء، الذي يزيد 5-10 مرات عن وقت تزويد الوقود لسيارة الاحتراق الذاتي. كما يتخوف البعض الذين يقطنون في مناطق بعيدة عن سكنهم من نفاد الطاقة المتوفرة في سيارتهم، حتى لو كانت مشحونة بنحو 20 في المائة من طاقتها، وذلك خشية نفاد الطاقة في الطرق السريعة الطويلة، وعدم تمكنهم من الوصول إلى محطة قريبة للشحن، أو الحصول على المساعدة الممكنة خارج طرق المدن.

من جهتها، تتوقع «إدارة حماية البيئة» الأميركية أن نحو 54 في المائة من السيارات الجديدة في الولايات المتحدة ستكون كهربائية بحلول 2030. وستمثل نحو 67 في المائة بحلول 2032.

**Saudi Arabia moves closer to joining Chinese security club - Financial Times 29/3/2023**

Saudi Arabia has taken a step towards joining a Chinese-led regional security and trade club, as Beijing's push for influence in the Middle East gathers momentum.

The kingdom will become a dialogue partner of the Shanghai Cooperation Organisation after the move was approved by the cabinet on Wednesday, almost three months after Chinese president Xi Jinping visited Saudi Arabia.

The SCO, a political, security and trade alliance set up in 2001 as a rival to western influence, has eight full members: China, Russia, India, Pakistan and four central Asian nations. Iran is expected to become a full member of the alliance this year after signing a memorandum of obligations last September.

Other Middle Eastern states such as Qatar and Egypt — which like Saudi Arabia have close military ties to Washington — are also dialogue partners of the SCO, a first step to full membership.

When Xi met Saudi Arabia's crown prince Mohammed bin Salman in Riyadh in December, he hailed a "new era" in Beijing's relationship with the Gulf. Two months after the December meeting, Beijing brokered a deal to restore diplomatic relations between Saudi Arabia and its regional rival, Iran.

The rapprochement helped to ease regional tensions and added momentum to peace talks in Yemen, where a Saudi-led military coalition had been battling Iranian-backed rebel Houthis.

But China's involvement also underscored Beijing's growing ambitions in a region long considered a US zone of influence, as well as Saudi Arabia's desire to diversify its foreign relations.

Chinese state media reported that Xi spoke with Prince Mohammed on Tuesday, offering Beijing's assistance in further Saudi-Iranian talks.

China is already Saudi Arabia's largest trade partner, and the kingdom has been investing more in the country. This week, it announced a joint venture with Chinese companies to build a 300,000 barrel-a-day refinery in China, and an agreement to acquire 10 per cent of a Chinese oil refiner for $3.6bn.

Washington has watched China's advances in the Middle East with wariness, and warned that some types of co-operation with Beijing could weaken their relations with the US. It has raised concerns about the adoption of Huawei 5G technology in the region, and put pressure on the United Arab Emirates into shutting down what the US said was a Chinese security facility.

Recommended

News in-depthMiddle Eastern politics & society

Saudi Arabia-Iran detente: old foes stay cautious after decades of mistrust

Xi's visit to Saudi Arabia in December came a month after President Joe Biden vowed during a trip to Jeddah that the US would not abandon the region to China, Russia and Iran.

But few analysts expect China to supplant the US, which remains the top military and security partner for Gulf countries, despite such Gulf states expressing concern that Washington has grown increasingly distant.

US relations with Saudi Arabia reached a low point last year after Riyadh led moves by oil-exporting countries to raise production at a time of soaring inflation and just before the US midterm elections. The White House threatened to reassess

it relationship with Saudi Arabia, but Saudi and US officials say the crisis has passed.

**TotalEnergies strikes deal with Iraq to revive $27bn energy projects – Financial Times – 5/4/2023**

French oil major TotalEnergies and the Iraqi government have struck a deal to salvage a $27bn series of energy projects that are considered key tests of Baghdad's ability to attract hesitant foreign investors. The contracts, including gas, oil and solar projects, had become bogged down in political negotiations at a time when other oil groups had been scaling back operations in Iraq. A stand-off over the ownership structure looked at one point to be heading towards a breakdown. But Total said on Wednesday that Iraq would take a 30 per cent stake in the Gas Growth Integration Project (GGIP), aimed at developing resources in the country, less than the 40 per cent Baghdad had been pushing for and slightly more than the 25 per cent initially envisaged by the oil group. Total will have a 45 per cent stake, while QatarEnergy was confirmed as the new third party in the deals, with 25 per cent. Emad Al-Alaq, the energy adviser to Iraq Prime Minister Mohammed al-Sudani, confirmed the agreed size of the stakes. The developments under the GGIP are big infrastructure projects, including one to recover flared gas, in effect wasted power, at several oilfields and supply electricity generation plants, in a country often blighted by blackouts. Iraq has the second-highest level of gas flaring in the world, as it lacks facilities to process it into fuel for local consumption or exports. The contracts, which also cover a site to treat seawater for injection into oil reservoirs and a big 1 gigawatt solar power plant, were originally signed in September 2021, just before an election in Iraq

that led to a year-long political deadlock and clashes on the streets. At the time, Total envisaged the GGIP would be a $10bn investment — an amount confirmed again on Wednesday, although the Iraqi authorities say this will reach $27bn once operating spending is included. In talks with the new Iraqi government formed in October, however, wrangling over the size of Baghdad's stake in the GGIP delayed a deal. Iraq's oil ministry was also not keen on the project's renewables components, people familiar with the negotiations told the Financial Times at the time. The deal relies on a profit-sharing structure between the partners, with revenues from the expansion of the Ratawi oilfield near Basra raising output to help finance other projects. The stand-off reached a peak in February when Total began to order some staff to leave Iraq, where it already had operations, although that decision was soon reversed and negotiations continued. In March, Total chief executive Patrick Pouyanné indicated that the company could also lose its desire to pursue the project after several Iraqi officials gave mixed signals about whether it would see the light of day. Pouyanné told an investor presentation he needed guarantees there would not be constant renegotiations. "For the time being, we did not get it. If we don't get it, to be honest, I cannot expose the company to a mix of risks because we know there is a security situation, we know the geopolitical situation," Pouyanné told investors on March 21. Recommended News in-depthIraq Crippling dollar shortage underscores vulnerability of Iraq's oil-based economy Pouyanné was invited back to Baghdad last Sunday by the prime minister to finalise the talks, according to Total and a person familiar with the negotiations. Although Iraq is the world's fifth-biggest oil producer, it has lost major investors in recent years, with Shell leaving one oil development, while ExxonMobil and BP are looking to exit others. Poor returns on some contracts and years of instability, including during unrest last year, have added to problems for foreign investors. In a cabinet statement on Tuesday, the Iraqi government confirmed the deal to take a 30 per cent stake in the GGIP, "due to the importance of resolving the issue . . . and proceeding with concluding related agreements".

**Israel political crisis could cut 2.8% a year from GDP, central bank warns – Financial Times – 3/4/2023**

The fallout from the Israeli government's controversial plan to overhaul the judiciary could knock an average of 2.8 per cent annually off economic output over the next three years, the country's central bank has warned. The battle over the plans drawn up by Israeli prime minister Benjamin Netanyahu's hardline new government — which would significantly weaken the powers of the judiciary — has sparked the biggest wave of protests in a decade, and plunged Israel into its deepest political crisis for years. After three months of demonstrations and a brief general strike last week that closed banks, shops, ports and Israel's Ben Gurion international airport, Netanyahu agreed to postpone the reforms to allow time for dialogue. However, several government officials have said in recent days that if no agreement is reached by the time parliament reconvenes at the end of the month, they will push ahead, raising the prospect of further protests and disruption. In a forecast released with its decision to raise its benchmark rate from 4.25 per cent to 4.5 per cent on Monday, the Bank of Israel said it had modelled two scenarios "in view of the tremendous uncertainty due to the legislative processes regarding the judicial system and their economic implications". In the first, in which the dispute over the overhaul was smoothly resolved, the central bank forecast growth of 2.5 per cent this year and 3.5 per cent in 2024. But in the second scenario, in which the judicial changes affected Israel's risk premium, exports, consumption and investment, the hit to GDP would be between 0.8 per cent and 2.8 per cent per year on average over the next three years. The central bank added that the second scenario was "accompanied by a higher level of uncertainty than the standard forecast, regarding the intensity and persistence of the shocks", and that this was why it had decided to present the forecast for a single three-year block. Government officials say the changes — which would give the ruling coalition greater control over the appointment of

judges and severely limit the top court's ability to strike down laws — are needed to rein in an overly activist judiciary.

But critics — who include former and serving security officials, former central bank chiefs, technology sector executives and the political opposition — see the plans as a politically motivated power grab that will undermine checks and balances, pave the way for the evisceration of minority rights, foster corruption and damage the economy. Israel's Start-Up Nation Policy Institute think-tank said on Sunday that venture capital investment in the country's start-ups had dropped to $1.7bn in the first three months of the year, the lowest quarterly figure since 2018 and down from a record first quarter of $6.7bn a year earlier. The sector's performance had been shaped by worsening global economic conditions and the battle over Israel's judicial overhaul, it said. "While it is impossible to separate the two effects — the ongoing global recession and the domestic unrest — the combination severely jeopardises the future of Israel's high-tech sector."

## The tragedy of Iraq, 20 years on – Financial Times – 23/3/2023

The night President George W Bush announced to the world that a US-led coalition was invading Iraq, he said one of the aims was helping Iraqis to achieve "a united, stable and free country". Yet 20 years since the first tanks rumbled across the border, the one thing that unites Iraqis is their sense of disillusionment at the state of their beleaguered nation. It is true that Iraqis have been able to vote in multiple elections since the monstrous dictator Saddam Hussein was

toppled in 2003. But after two decades in which they have suffered cycles of horrific violence and years of inept, corrupt government, Iraq is neither a functioning nor stable democracy. Successive elections have produced weak coalitions made up of rival factions more interested in enriching themselves and their patronage networks than developing the nation. The dominant political forces are aligned to armed Shia militant groups, most of which are backed by Iran. It is largely their whims that determine the country's stability. Instead of a liberated Iraq showing "the power of freedom to transform the region", as Bush promised, the US-led invasion became a byword for a catastrophic foreign intervention and the perils of pursuing regime change with no clear plan about what comes next. Even worse, a war fought on a false premise that Iraq had weapons of mass destruction damaged global trust in the US, and its claims to moral leadership. The damage still reverberates today. The Iraq war opened the door to neighbouring Iran to extend its influence across the region, shifting the power dynamics of the Middle East and stoking sectarian tensions. A US army study of the Iraq war released in 2019 concluded that "an emboldened and expansionist Iran appears to be the only victor". The ousting of Saddam, a Sunni, empowered groups from the Shia majority, many with ties to the Islamic republic. The weakness and chaos of the postwar state also provided the fertile terrain for the birth of the Sunni jihadist group Isis. The US spent almost $20bn rebuilding Iraq's security forces between 2003 and 2011 after foolishly disbanding Saddam's

Ba'ath party and the army. When faced with a major threat, a 2014 blitz by Isis across swaths of the country, the Iraqi army mostly melted away. It took four years of yet more conflict and the intervention of an international coalition to drive the jihadis from their strongholds. Though the security situation in Iraq has now stabilised, governance has not improved. Youth unemployment is rife and the state struggles to deliver basic services as ministries act as fiefdoms of political factions. Despite the tens of billions of dollars spent on Iraq's reconstruction, the oil-rich state suffers regular electricity outages, particularly in the summer when temperatures soar past 50C. The militias affiliated to political factions regularly intimidate and sometimes kill those demanding better of their leaders. When frustrated young Iraqis took to the streets in 2019, more than 600 protesters were killed. At the latest parliamentary election, in 2021, just 36 per cent of eligible voters cast a ballot, a damning indictment of Iraqis' despondency. It is not uncommon to hear Sunnis and Shia complain that life was better under Saddam. The only bright spot is the young generation of Iraqis who aspire for a better future: about 60 per cent of the population are aged under 25 and they will, one day, drive change. Until then, the legacy of a badly planned and badly fought war is the shattering of the Iraqi state and the fabric of Iraqi society.